

مؤقت

مجلس الأمن



السنة السابعة والسبعون

الجلسة ٨٩٩٥

الثلاثاء، ١٥ آذار/مارس ٢٠٢٢، الساعة ١٠/٣٠

نيويورك

الرئيس	السيد أبو شهاب	(الإمارات العربية المتحدة)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد بوليانسكي
	ألبانيا	السيد خوجة
	أيرلندا	السيد غالاجر
	البرازيل	السيد كوستا فيليو
	الصين	السيد داي بنغ
	غابون	السيد بيانغ
	غانا	السيدة أوبونغ - نتيري
	فرنسا	السيدة برودهيرست إستيفال
	كينيا	السيد كيبوينو
	المكسيك	السيد أوتشوا مارتينس
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد كاريويكي
	النرويج	السيدة هايمرباك
	الهند	السيد أسوكان
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة توماس - غرينفيلد

جدول الأعمال

الحالة في الشرق الأوسط

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: (Chief of the Verbatim Reporting Service, Room 0506, verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>)



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



22-28763 (A)



افتتحت الجلسة الساعة ١٠/٣٠.

إقرار جدول الأعمال

تم إقرار جدول الأعمال.

الحالة في الشرق الأوسط

الرئيس: وفقا للمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل اليمن إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطتين التاليين إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيد هانس غرونديبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام إلى اليمن، والسيد مارتن غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية ومنسق الإغاثة في حالات الطوارئ.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

السيد غرونديبرغ (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لموافاة مجلس الأمن بمعلومات مرة أخرى عن الحالة في اليمن وبالجهود الدؤوبة التي تبذلها الأمم المتحدة لدعم التوصل إلى حل سلمي لهذا النزاع. لقد حرم اليمنيون من إمكانية العيش في سلام لسنوات عديدة جدا. نحن بحاجة إلى أن يبذل اليمنيون والمجتمع الدولي جهودا متضافرة مشتركة لكسر هذه الحلقة التي لا تنتهي من العنف ووضع الأساس لسلام مستدام.

واسمحوا لي أولا أن أقدم بعض المعلومات المستكملة عن تطورات الشهر الماضي. ففي تعز، أدى تبادل القصف المدفعي مرة أخرى إلى وقوع إصابات بين المدنيين وإلحاق أضرار بالمباني السكنية. كما وردت أنباء عن وقوع أعمال عنادية في محافظتي صعدة والضالع. وتستمر الضربات الجوية داخل اليمن، وتستهدف هذا الشهر بشكل أساسي الخطوط الأمامية في مأرب وحجة. وفي مأرب، تواصل جماعة أنصار الله هجوما الذي ألحق أضرارا جسيمة بالمدنيين لأكثر من عامين. وتتواصل الأعمال العدائية في المناطق الجنوبية من الحديدة، مع ورود تقارير عن وقوع إصابات بين المدنيين، بمن فيهم النساء

والأطفال. وتعمل بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديدة على إعادة بناء الاتصالات بين الطرفين، وإعادة إنشاء سبل لخفض التصعيد وتعزيز مراقبة البعثة للموانئ، مع توسيع نطاق دورياتها. وأضم صوتي إلى صوت اللواء بييري في التأكيد على ضرورة الحفاظ على الطبيعة المدنية للموانئ، التي تشكل شريان الحياة لملايين اليمنيين. ولا يزال العنف يمتد أيضا إلى المنطقة. وفي ٢١ فبراير/شباط، أصيب ١٦ مدنياً بشظايا طائرة مسيرة اعترضت فوق مطار الملك عبد الله في مدينة حيزان.

وفي بعض الأحيان تتبدل القوى المسيطرة على الأراضي؛ وفي بعض الأحيان تعود لتتبدل مرة أخرى. ونرى الخطوط الأمامية هادئة في جزء واحد من البلد، فقط لتشتعل في أماكن أخرى. ودائما ما نرى المدنيين يدفعون ثمنا غير مقبول مقابل الخيارات التي ليس لهم تأثير عليها. وخلال موجات اشتداد وتهدة النزاع، تظل الحقيقة أن النهج العسكري لن يسفر عن حل مستدام. ولم تؤد سنوات من القتال إلا إلى تدمير المؤسسات والاقتصاد والنسيج الاجتماعي والبيئة في اليمن. وكما ذكرت اليونيسف، قتل أو شوه ما لا يقل عن ٤٧ طفلا في اليمن خلال الشهرين الأولين فقط من هذا العام. وتم التحقق من إصابة أو قتل أكثر من ١٠,٢٠٠ طفل على مدى السنوات السبع الماضية، ومن المرجح أن تكون الأرقام الفعلية أعلى من ذلك بكثير.

وفي الوقت نفسه، لا تزال الأزمة الاقتصادية تتفاقم. وكما سنسمع أيضا من وكيل الأمين العام غريفيث، من المرجح أن تزداد سوءا. وفي عدن والمحافظات المحيطة بها، انخفضت قيمة الريال اليمني بنسبة ٢٠ في المائة مقابل الدولار منذ كانون الثاني/يناير، مما أثار مخاوف من حدوث انخفاض حاد آخر في العملة وزيادة الأسعار وتعميق الانقسامات في الاقتصاد الوطني. وهناك حاجة إلى تدابير ملموسة لتحقيق الاستقرار في العملة. في جميع أنحاء اليمن، يزداد الحصول على الوقود صعوبة. ويزداد ذلك صعوبة بشكل خاص في المناطق التي تسيطر عليها جماعة أنصار الله، حيث ازداد نقص الوقود حدة. ومنذ إحاطتي الأخيرة (انظر S/PV.8966)، دخلت سفينة

ومع ذلك، وكما قلت من قبل، فإن أي تدابير محتملة لخفض التصعيد لن تصمد ما لم تكن مدعومة بعملية سياسية. وهذا هو السبب في أن الإطار الذي وضعته ومحاولته رسم طريق نحو التوصل إلى تسوية سياسية شاملة أمران حيويان.

ومنذ أن قدمت إحاطة إلى المجلس في الشهر الماضي، بدأ مكنتي سلسلة من المشاورات المنظمة التي تهدف توجيه عملية تطوير ذلك الإطار. ويشجعني الاهتمام والمشاركة النشطة من جانب الأحزاب السياسية اليمنية والمكونات والخبراء وممثلي المجتمع المدني. كما أعرب عن امتناني للمناقشة البناءة جدا التي أجريتها في وقت سابق من هذا الشهر مع الرئيس هادي منصور بشأن العملية.

وخلال الأسبوع الماضي، عقدت اجتماعات ثنائية مع قادة من حزب المؤتمر الشعبي العام ومع وفود من حزب التجمع اليمني للإصلاح والحزب الاشتراكي اليمني والتنظيم الوحدوي الشعبي الناصري والمجلس الانتقالي الجنوبي. وأود أن أعرب عن امتناني لحكومة الأردن على تيسير عقد تلك الاجتماعات في عمان، وأود أن أشكر أعضاء المجلس والدول الأعضاء الأخرى التي أبدت دعما واضحا للمشاورات. وأركز المشاورات على تحديد الأولويات القصيرة الأجل والطويلة الأجل لجدول أعمال العملية المتعددة المسارات المتوخاة للإطار. كما أنني أستكشف المبادئ التوجيهية للعملية وأجمع فهما لرؤية المشاركين للمستقبل. وأمل أن تكون المشاورات بداية محادثة جادة ومنظمة بين اليمنيين حول إيجاد نهاية للحرب.

وفي الأسابيع المقبلة، سأعقد مشاورات مع المزيد من المكونات السياسية اليمنية والجهات الفاعلة الأمنية والاقتصادية وممثلي المجتمع المدني. وعلاوة على ذلك، شجعت بقوة جميع الأحزاب السياسية ومنظمات المجتمع المدني على إشراك ما لا يقل عن ٣٠ في المائة من الممثلات من النساء في المشاورات، ويواصل مكنتي المتابعة مع الوفود لتشجيعها على بلوغ ذلك المعيار. وأعتزم أيضا التشاور مع الجمهور اليمني قاطبة، بما في ذلك الشباب، لضمان أن يجسد الإطار الأولويات والتطلعات العامة.

واحدة تحمل غاز الطهي إلى ميناء الحديد؛ ولا تزال سفينتا وقود في منطقة الانتظار التابعة التحالف، في انتظار الحصول على تصريح. وأدت العقبات التي تحول دون عمليات التسليم البري إلى تفاقم النقص. كما يؤثر انخفاض قيمة العملة ونقص الوقود على الاحتياجات اليومية لليمنيين، وهي المياه النظيفة والغذاء والنقل والكهرباء والرعاية الصحية. وسيأثر المدنيون أكثر خلال هذه الفترة مع استعداد الأسر اليمنية لشهر رمضان المبارك.

كما لا يزال اليمنيون يعيشون في ظل فرض قيود مشددة على حريتهم في التنقل. فإغلاق مطار صنعاء يمنع العديد من اليمنيين في الشمال من السفر إلى الخارج. والقتال المستمر وانتشار نقاط التفتيش وإغلاق نقاط الدخول، وخاصة في تعز، يعيق تحركات اليمنيين داخل البلد. وكان اليوم العالمي للمرأة هذا الشهر بمثابة تذكير بأن النساء والفتيات يواجهن قيودا إضافية على الحركة مع فرض ضرورة مرافقة ولي أمر ذكر. وعلى خلفية هذه التحديات الاستثنائية، نرى النساء اليمنيات يجتمعن معا للدفاع بقوة عن التغيير السياسي. ففي تعز، على سبيل المثال، أطلقت النساء والشباب والمجتمع المدني مؤخرا حملة للطعن في الطلب التعسفي لوجود ولي الأمر عندما تتقدم النساء بطلب للحصول على جواز سفر، وللإصرار على احترام القانون اليمني. وقد حققت تلك الحملة نجاحا أوليا، حيث أصدر رئيس الوزراء أوامر توجيهية إلى وزارة الداخلية باحترام القانون.

وإنني أدرك تماما الحاجة الملحة لوقف العنف وتوفير الإغاثة لليمنيين. ولهذا السبب، وبالتوازي مع عملي بشأن الإطار، أعمل بنشاط على استكشاف الخيارات مع الطرفين فيما يتعلق بتدابير فورية لخفض التصعيد يمكن أن تقلل من العنف وتخفف من أزمة الوقود وتحسن حرية التنقل. ومع اقتراب شهر رمضان، أمل أن تشارك الأطراف بسرعة وبشكل بناء في مقترحاتي من أجل جلب بعض الأمل والإغاثة التي يحتاجها الشعب اليمني بشدة. وفي هذا الصدد، أتطلع إلى فرصة التواصل مع قيادة أنصار الله في صنعاء بشأن هذه المسألة وبشأن الكيفية التي يمكننا بها دفع العملية السياسية إلى الأمام.

سمعنا من السيد غرونديبرغ، يزداد الجوع والمرض والمآسي الأخرى بوتيرة أسرع من قدرة وكالات المعونة على دحرجها.

تؤكد التقييمات الجديدة على مستوى البلد التي يجريها شركاؤنا في المجال الإنساني في اليمن أن ٢٣,٤ مليون شخص يحتاجون الآن إلى شكل من أشكال المساعدة. وهذا يعني ثلاثة من كل أربعة أشخاص - وهو رقم مذهل إلى حد كبير ومثير للقلق البالغ. ومن بين هؤلاء، سيعاني ١٩ مليون شخص من الجوع. وتلك زيادة بنسبة ٢٠ في المائة تقريبا منذ العام الماضي، ونعتقد - واستخدم هذه الكلمات بعناية - أن أكثر من ١٦٠ ٠٠٠ من هؤلاء سيواجهون ظروفًا شبيهة بالمجاعة.

وعلى الرغم من النداءات العديدة للحوار ووقف إطلاق النار - كما ذكرنا السيد غرونديبرغ من فوره - لا تزال الأعمال القتالية مستمرة على طول ما يقرب من ٥٠ خطًا من خطوط المواجهة. ويشمل ذلك محافظة مأرب، حيث يستمر هجوم الحوثيين حتى يومنا هذا، بعد مرور عامين، ومحافظة حجة، حيث تصاعدت الاشتباكات بشكل حاد في الأسابيع الأخيرة.

وفي العام الماضي، أسفرت الأعمال العدائية عن مقتل أو جرح أكثر من ٢ ٥٠٠ مدني وأجبرت ما يقرب من ٣٠٠ ٠٠٠ شخص على الفرار من منازلهم - والآن، يصل عدد الذين سُردوا في اليمن منذ عام ٢٠١٥ إلى ٤,٣ ملايين شخص.

وأدت الحرب أيضا إلى تسريع المشاكل الاقتصادية في اليمن، مما دفع المزيد من الأسر إلى براثن العوز. وهذا الانهيار من بين أكبر الأسباب للاحتياجات الإنسانية. ونرى ذلك في العديد من الأزمات التي نناقشها في القاعة.

ومن المؤسف أن التوقعات قاتمة. يعتمد اليمن على الواردات التجارية في حوالي ٩٠ في المائة من غذائه وجميع أنواع الوقود والسلع الأساسية الأخرى تقريبا. وقد يكون الحصول على العديد من هذه السلع أصعب بكثير في القريب العاجل، وسيكون ذلك بتكلفة أكبر. حوالي

وبعد كل هذه السنوات من الحرب، هناك حاجة إلى إجراء حوار سياسي جاد وبناء وقائم على إيجاد الحلول. والمشاورات التي أجريت في عمان رسالة تذكيرية مشجعة بأن هذا ممكن. ونحتاج معا إلى البحث عن حلول لا تنهي الحرب فحسب، بل تبني أيضا الأسس اللازمة لتحقيق سلام مستدام. وسأواصل التطلع إلى أعضاء المجلس لدعم العملية وهي تمضي قدما.

الرئيس: أشكر السيد غرونديبرغ على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيد غريفيث.

السيد غريفيث (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن أطيب تمنياتي للممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة، السفيرة نسبية. وأشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتقديم إحاطة إلى المجلس. وكما سمعنا من السيد غرونديبرغ، بعد أكثر من سبع سنوات من الحرب، أصبح اليمن حالة طوارئ مزمنة كما يشير إليه العاملون في المجال الإنساني في أحيان كثيرة. وكما يعلم عمال الإغاثة، هناك مخاطر جسيمة في حالات الطوارئ المزمنة، وهي الجمود والتعب. يجب ألا نستسلم لتلك الضغوطات.

غدا، سينضم الأمين العام إلى رئيس سويسرا ووزير خارجية السويد في استضافة حدث رفيع المستوى لإعلان التبرعات لليمن. وتسعى وكالات المعونة للحصول على ما يقرب من ٤,٣ مليارات دولار لمساعدة أكثر من ١٧ مليون شخص في جميع أنحاء البلد هذا العام. يحتل اليمن مرتبة عالمية على مستوى المعاناة، إذ تفيد الإحصاءات الرهيبة أن لديه أعلى معدل من المحتاجين، كنسبة مئوية من إجمالي سكانه. ولهذا السبب كثيرا ما نسمع أن كارثته هي واحدة من أخطر الكوارث الإنسانية العالمية.

ولا يتعلق حدث الغد بالمال فحسب، على الرغم من أن ذلك مهم جدا. إنه يمثل أيضا فرصة للمجتمع الدولي لإظهار أننا لن نتخلى عن اليمن، حتى بعد كل هذه السنوات، ومع ظهور أزمات جديدة. هذه رسالة مهمة جدا لأن اليمن لا يزال بحاجة ماسة إلى المساعدة. وكما

الإنساني الممول تمويلًا جيدًا وحسن التوقيت. إن هذه خطوة مهمة. وتبين الزيادة الجديدة في أرقام الأمن الغذائي التي ذكرتها أنفا مدى أهمية مواصلة ذلك الجهد لاحتواء وصد احتمال حدوث هذه المجاعة. وتشير البحوث الأولية أيضا إلى أن العمل الإنساني ساعد في الحفاظ على معدلات الاعتلال والوفيات ثابتة أثناء النزاع. وبعبارة أخرى، لولا مستوى الاستجابة، لكان عدد أكبر بكثير من الناس في اليمن قد مرضوا وماتوا. وهذه نتيجة حاسمة أخرى.

وتلك الإنجازات وغيرها هي نتيجة للعمل الجماعي - وليس لعمل جهة واحدة. ففي العام الماضي، عملت أكثر من ٢٠٠ وكالة إغاثة - غالبيتها العظمى من المنظمات غير الحكومية اليمنية - معا، بالتنسيق مع المنظمات الدولية، بما في ذلك الأمم المتحدة، من خلال خطة الاستجابة لهذا العام التي سنطلقها غدا لمساعدة ما يقرب من ١٢ مليون شخص كل شهر. وتصل هذه المساعدات إلى جميع المديريات البالغ عددها ٣٣٣ مديرية في جميع أنحاء البلد. هذا ما حدث في العام الماضي، وهذا ما يجب أن نأمل في حدوثه في هذا العام.

بيد أننا كنا دائما واضحين في أن إيصال تلك المعونة أصعب بكثير مما ينبغي. ونشعر بالجزع بشكل خاص إزاء تزايد انعدام الأمن لموظفي الأمم المتحدة وغيرهم من العاملين في مجال تقديم المعونة، بما في ذلك عمليات اختطاف الموظفين مؤخرا. وتتواصل الجهود على جميع المستويات لكفالة إطلاق سراحهم. وقد تشير عمليات الاختطاف هذه، بالإضافة إلى ارتفاع عمليات اختطاف السيارات وغيرها من الحوادث، إلى بداية اتجاه خطير جدا. وتتواصل سلطات الحوثيين أيضا احتجاز اثنين من موظفي الأمم المتحدة ألقى القبض عليهما في صنعاء في تشرين الثاني/نوفمبر - وهو انتهاك غير مقبول على الإطلاق لامتيازات الأمم المتحدة وحصاناتها.

وإلى جانب المخاطر الأمنية، لا تزال وكالات المعونة الإنسانية تواجه أيضا العقبات البيروقراطية المألوفة وغيرها من العقبات التي تعوق عملها. وهذه المشاكل حادة جدا في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون، حيث تشمل القيود المفروضة على الحركة، ومحاولات

ثلث القمح اليمني، كما كنا نناقش قبل هذه الجلسة، يأتي من روسيا وأوكرانيا، حيث قد يحد النزاع الحالي من الإمدادات ويرفع أسعار المواد الغذائية، التي تضاعفت تقريبا بالفعل في اليمن العام الماضي. وقد ترتفع هذه الأسعار أكثر من ذلك بكثير. ولا شك في العواقب والأضرار التي ستلحق بحياة الكثير من الأسر اليمنية.

وانخفضت أيضا واردات الوقود، كما ذكرنا السيد غرونبرغ، انخفاضا حادا في الآونة الأخيرة عبر الحديدية، حيث كانت كميات الوقود في الشهر الماضي أقل من نصف المتوسط. ويسهم هذا الانخفاض في نقص الوقود وارتفاع الأسعار، الذي من المرجح أن يصبح أكثر حدة مع استمرار ارتفاع أسعار الطاقة على مستوى العالم. كل هذا يعني أن الاقتصاد اليمني المعتمد على الاستيراد أصبح، بسبب أحداث لا علاقة لها باليمن، أكثر هشاشة الآن مما كان عليه قبل بضعة أسابيع فقط. يحتاج الاقتصاد اليمني إلى دعمنا جميعا، بما في ذلك من خلال رفده بالنقد الأجنبي وغيره من التدابير، من أجل تجنب المخاطرة بمزيد من الضرر. ويحدونا أمل كبير في أن تتظر الحكومات في المنطقة أيضا إلى ذلك بوصفه أولوية ملحة.

والكثير مما وصفته للتو معروفا بالفعل للمجلس والمجتمع الدولي الأوسع نطاقا، لأن المانحين أنفقوا منذ عام ٢٠١٥ ما يقرب من ١٤ مليار دولار على نداءات الأمم المتحدة للحد من المعاناة. إنه مبلغ هائل واستثنائي وسخي. وجاء أكثر من ٧٥ في المائة من تلك الأموال من ستة مانحين - الولايات المتحدة، والمملكة العربية السعودية، والإمارات العربية المتحدة، والمملكة المتحدة، وألمانيا، والمفوضية الأوروبية، دفعوا معظم تلك الفاتورة. وأود أن أشكر جميع المانحين على كرمهم الاستثنائي على مر السنين. لقد أحدثت تغييرا هائلا، ومن المهم تقييم ما حققه ذلك السخاء والبرامج الإنسانية التي تمخضت عنه.

أولا وقيل كل شيء، إن عدم حدوث ما كان متوقعا يقول الكثير، إذ لم يكن هناك مجاعة جماعية في اليمن، كما جرى في أحيان كثيرة تذكرنا بأنها قد تكون قادمة. لقد بدأ البلد السير في هذا الطريق المظلم عدة مرات، بما في ذلك أوائل العام الماضي، إلا أنه انتُشل بالعمل

غير أن كل تلك الإنجازات معرضة للخطر، حيث تواجه وكالات المعونة نقصا مثيرا للقلق وغير مسبوق في التمويل، كما حذرت هنا في الشهر الماضي (انظر S/PV.8966). ومن المدهش القول إن ثلثي برامج الأمم المتحدة الرئيسية خفضت أنشطتها بالفعل أو أوقفتها في الشهور الأخيرة بسبب نقص الأموال. ويشمل ذلك تخفيضات كبيرة في الخدمات الأساسية، مثل توفير المعونة الغذائية والمياه والرعاية الصحية وإمدادات الإغاثة للفارين من العنف في مأرب وأماكن أخرى. وإذا كانت لدي رسالة واحدة للعالم اليوم، فهي: دعونا لا نتوقف الآن. ويجب على الأمم المتحدة وأعضائها مواصلة العمل معاً لمساعدة ملايين اليمنيين الذين هم في أمس الحاجة إلى المساعدة ويستحقونها. ويجب عليهم أن يُثبتوا أن تناسي عناوين الأخبار لهؤلاء اليمنيين لا يعني التخلي عنهم. ونحن نتطلع إلى تبرعات سخية خلال مناسبة الغد وإلى صرفها على وجه السرعة. وهناك حاجة إلى الاهتمام والاستثمار في الأجل الطويل أيضاً لدعم جهود السيد غرونديبرغ. وكما قال سلفي في كل مرة تكلم فيها في القاعة، فإن جهود المبعوث الخاص ترمي إلى إحلال السلام وتسوية النزاع، وهو ما نأمل جميعاً في تحقيقه ويشكل الأولوية القصوى بالنسبة لنا.

الرئيس: أشكر السيد غريفيث على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الراغبين في الإدلاء ببيانات. السيد كارويكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما القيمتين والرصينتين اليوم.

ترحب المملكة المتحدة ترحيباً حاراً ببدء مشاورات السيد غرونديبرغ مع الأطراف في هذا الشهر. ونشيد بنهجه الشامل للجميع، الذي يهدف إلى سماع وجهات نظر طائفة واسعة من اليمنيين. ونشجع جميع الأطراف على المشاركة البناءة، متشياً مع التزاماتها بموجب القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢). وأود أن أشكر أعضاء المجلس على جهودهم في اتخاذ ذلك القرار، الذي فرض لأول مرة حظراً على الأسلحة

التدخل في عمليات الإغاثة وغيرها من التحديات. وفي العام الماضي، ٢٠٢١، أدت العقوبات من هذا القبيل إلى تأخير المساعدة المقدمة إلى ملايين الأشخاص أو التأثير عليها. وفي هذا المقام أيضاً، حدثت بعض التحسينات.

فعلى مدى العامين الماضيين، عملت الوكالات عن كثب مع الجهات المانحة، والكثير منها ممثل في هذه القاعة، ومع أصحاب المصلحة الآخرين للتصدي لتلك التحديات والعقبات من خلال مفاوضات مفصلة. ويتمثل أحد التحسينات الرئيسية في إنجاز التقييمات الثلاثة الجديدة للاحتياجات والتي خرجنا منها بالأرقام التي أشرت إليها سابقاً، ولكن لا يزال هناك الكثير من العمل الذي يتعين القيام به. ولا تزال ثمة حاجة إلى مزيد من التحسينات، بما في ذلك في مجال جمع البيانات والرصد وغير ذلك من المجالات. وربما تكون هذه عناصر مملّة ولكنها ضرورية تماماً لأي خطة استجابة إنسانية فعالة. ولا يزال ذلك يمثل أولوية عليا للوكالات والجهات المانحة، التي تعمل معاً بشكل وثيق في هذا العام وستجتمع معاً غداً. وسيُنشر في الأسابيع المقبلة تقييم العمل الإنساني المشترك بين الوكالات، وهو عملية ضخمة ومهمة هائلة. وسيساعدنا ذلك التقييم لأنه استعراض موضوعي للأداء في مجال العمل الإنساني.

وفي سياق منفصل وإيجابي، وقعت سلطات الحوثيين في صنعاء في الأسبوع الماضي مذكرة تفاهم بشأن ناقلة النفط صافر. ويؤكد ذلك الاتفاق المبدئي الذي أعلنه عنه في الشهر الماضي - والذي كان إبرامه ثمرة لعمل ديفيد غريسلبي، قائد العمل الإنساني في اليمن - وهو يقرب العالم خطوة واحدة فقط من حل مشكلة خطيرة جداً. ويجب أن نأمل أن يتحقق ذلك في أيار/مايو، على أبعد تقدير. عندما كنت أشغل منصب السيد غرونديبرغ، كثيراً ما تحدثت إلى المجلس عن الصعوبات التي تواجهها الأمم المتحدة في محاولتها التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة. فلنأمل أن يُكَلَّل الاتفاق بالنجاح. وأتقدم بخالص الشكر إلى حكومة هولندا على دعمها ومساعدتها في استقطاب القطاع الخاص في هذه العملية الهجينة.

من المؤسف أن نداءات المجلس والمجتمع الدولي لوقف إطلاق النار على الصعيد الوطني وتخفيف حدة التوترات على وجه السرعة من جانب جميع أطراف النزاع لم تلق آذانا صاغية بعد. فلا تزال العمليات العسكرية تقوض السلام والأمن ليس في اليمن فحسب، ولكن في المنطقة بأسرها. وندين بشدة الهجمات الإرهابية عبر الحدود، باستخدام الصواريخ والطائرات المسيرة، على الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، والتي أسفرت عن مقتل وإصابة مدنيين أبرياء، بمن فيهم مواطنون هنود.

كما أن التقارير حول احتمال استخدام موانئ الحديد المظلة على البحر الأحمر لشن هجمات بحرية تثير قلقا بالغا. ويجب ضمان حرية تنقل أفراد بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديد لتيسير الرصد المستمر والإبلاغ عن أي سوء استخدام محتمل لموانئ الحديد، التي لا تزال البوابة الرئيسية لدخول المساعدات الإنسانية والمدخلات التجارية اليمن.

كما هو مبين في القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢)، المتخذ في الشهر الماضي، نطالب بالإفراج العاجل عن أفراد طاقم السفينة روبي، التي يضم طاقمها سبعة مواطنين هنود. إنهم لا يزالون محتجزين بصورة غير قانونية. ويجب على جماعة أنصار الله كفالة إمكانية التواصل معهم بانتظام إلى أن يُفرج عنهم.

ونرحب بتوقيع مذكرة التفاهم بشأن الناقلة صافر. ويلزم الآن اتخاذ إجراءات سريعة لضمان تفعيل مذكرة التفاهم لتجنب كارثة بيئية وبحرية وإنسانية محتملة في البحر الأحمر.

إننا ندعو جميع الأطراف المعنية في اليمن إلى الانتقال من ساحة المعركة إلى طاولة المفاوضات، تمشيا مع القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢). ونشدد على الحاجة إلى العمل الدبلوماسي المتواصل والمركز لإعادة المناقشات السياسية إلى مسارها. وفي هذا الصدد، نلاحظ بدء المشاورات الواسعة النطاق والشاملة للجميع التي يجريها المبعوث الخاص غرونديبرغ لوضع الصيغة النهائية لإطار شامل لعملية سلام. وينبغي أن يراعي هذا الإطار التطلعات المشروعة لجميع

على الحوثيين ككل وندد صراحة بجماعة الحوثي الإرهابية. وهذا أمر حيوي فيما نشهد استمرار الهجمات عبر الحدود على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة، بما في ذلك هجوم يوم الخميس الماضي على مصفاة نفط سعودية.

ومن المهم تسليط الضوء على أن القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) كان واضحا أيضا في دعمه لمواصلة الحفاظ على إمكانية إيصال المساعدات الإنسانية والواردات التجارية من الأغذية والوقود والسلع المدنية الأساسية الأخرى عبر جميع موانئ اليمن. ولم يستهدف المجلس النشاط الإنساني أو التجارة.

كما دعا القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) إلى العودة الفورية لجميع موظفي الولايات المتحدة والأمم المتحدة إلى أسرهم وإلى انسحاب الحوثيين من سفارة الولايات المتحدة. وتدين المملكة المتحدة بشدة احتجاز موظف آخر من موظفي الولايات المتحدة في شباط/فبراير. كما ندعو الحوثيين إلى إطلاق سراح المواطن البريطاني لوك سيمونز.

كما سمعنا من السيد غريفيث اليوم، لا يزال النزاع يتسبب في خسائر بشرية مدمرة في جميع أنحاء اليمن. والأدلة الواردة في التصنيف المتكامل لمراحل الأمن الغذائي وفي الإحاطة التي استمعنا إليها اليوم واضحة: إن اليمن يعاني من تدهور كبير في الأمن الغذائي. وبينما يواجه ٧ ملايين يمني خطر المجاعة في عام ٢٠٢٢ ومع توقع أن يزداد عدد الذين يعيشون في ظروف تشبه المجاعة خمسة أضعاف، ينعقد مؤتمر إعلان التبرعات لليمن غدا سعيا لجمع ٤,٢٧ بليون دولار. وتدعو المملكة المتحدة جميع المانحين، بمن فيهم المانحون في المنطقة، إلى المبادرة بتقديم المساعدة.

أخيرا، أود أن أختتم بياني بنبرة إنسانية متفائلة، وذلك بالترحيب بالتوقيع في هذا الشهر على مذكرة التفاهم بين الحوثيين والأمم المتحدة بشأن نقل النفط من الناقلة صافر، كما أطلعنا السيد غريفيث. فهذه خطوة مهمة. ويجب علينا جميعا الآن أن نعمل معا دعما لتلك المبادرة. السيد أسوكان (الهند) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتهما.

وأود أن أختتم كلمتي بتكرار دعوة الهند إلى وقف فوري وشامل لإطلاق النار في جميع أنحاء اليمن، تليه عملية سياسية قوية وشاملة للجميع تولي كامل الاحترام لوحدة اليمن وسيادته واستقلاله وسلامته الإقليمية. ونرى أنه يمكن للضغط الدولي الفعال الذي تمارسه الجهات الفاعلة الإقليمية والدولية على الأطراف اليمنية أن يحقق تسوية سياسية دائمة وشاملة في اليمن.

السيدة هايبرباك (النرويج) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتيهما.

إننا نشعر بقلق عميق إزاء المستوى الحالي لانعدام الأمن الغذائي والجوع في اليمن. فما يقرب من ١٣ مليون يمني يحتاجون حاجة ماسة إلى المساعدات الغذائية، ومنهم الأطفال الذين يعانون من سوء التغذية، فضلا عن النساء الحوامل أو الأمهات المرضعات. ويعاني مليوننا طفل دون سن الخامسة من التقرم - وهي حالة ستخلف أثرا دائما على نموهم العقلي.

وتلك المأساة التي صنعها الإنسان غير مقبولة حقا. وإغلاق برامج المساعدة الإنسانية في اليمن مؤخرا بسبب نقص التمويل مناف لمقتضى الحال. ويمثل الحدث الرفيع المستوى لإعلان التبرعات للأزمة الإنسانية في اليمن، المقرر عقده غدا، فرصة مهمة لحشد الاهتمام والدعم المالي للحالة الإنسانية المتدهورة.

أما بالنسبة للتطورات الأمنية، فلا نزال نشعر بقلق بالغ إزاء التصعيد العسكري الخطير للنزاع في اليمن من جانب جميع الأطراف. وأود أن أؤكد على دعوة النرويج القوية لجميع الأطراف إلى ممارسة ضبط النفس، وأشدد مرة أخرى على أن الأطفال هم من يدفعون الثمن الأبهظ مع تصاعد العنف. فقد شهد أول شهرين من عام ٢٠٢٢ سبعة وأربعين طفلا ما بين قتل وجريح.

ونذكر الأطراف بالتزاماتها باحترام القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، لا سيما التزاماتها بحماية أرواح المدنيين والهيكل الأساسية المدنية. ونؤكد مجددا أهمية كفالة سلامة وأمن موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني.

اليمنيين وأن يعالجها. وندعو جميع الأطراف إلى التعاون مع المبعوث الخاص في تلك المشاورات، دون أي شروط مسبقة.

وفي هذا السياق، فإن استئناف المشاورات بين المملكة العربية السعودية والمجلس الانتقالي الجنوبي تطور لافت وخطوة في الاتجاه الصحيح. كما أن الحوار المستمر بين الحكومة اليمنية والمجلس الانتقالي الجنوبي ضروري لحل القضايا المتعلقة بتنفيذ اتفاق الرياض. ونلاحظ أن النهج المتعدد المسارات للمشاورات، التي بدأها المبعوث الخاص غرونديبرغ، يتضمن مسارا اقتصاديا.

وأكدت الهند مرارا على ضرورة معالجة الاضطراب الذي لحق بالقطاعات الرئيسية من الاقتصاد اليمني وتشردمه. ويمكن الحل المستدام للأزمة الإنسانية التي لم تنته فصولها بعد في اتخاذ تدابير اقتصادية ملموسة تعود بالنفع على الشعب اليمني. ويمكن للتقدم المحرز على المسار الاقتصادي أن يبني أيضا الثقة بين الأطراف ويسهم في المسارين السياسي والأمني. وأرجو من المبعوث الخاص أن يولي الاهتمام الواجب لذلك الجانب في مشاوراته مع الأطراف اليمنية.

وإلى أن يتحقق الانتعاش الاقتصادي ويتوقف النزاع العسكري، تظل عمليات تقديم المساعدات الإنسانية شريان الحياة الوحيد لملايين اليمنيين، غير أنها معرضة حاليا للخطر بسبب النقص الحاد في التمويل. ويتحمل النساء والأطفال اليمنيون بصفة خاصة وطأة إغلاق برامج الأمم المتحدة الرئيسية للمساعدات وتقليصها. ونأمل أن يسفر مؤتمر إعلان التبرعات الرفيع المستوى الذي سيعقد غدا عن حشد دعم أفضل لخطة الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية لليمن لعام ٢٠٢٢.

وتعود العلاقة بين الهند واليمن قرونا إلى الوراء ولا تزال الروابط بين الشعبين قوية جدا حتى اليوم. وقد قدمنا الدعم الإنساني لليمن في الماضي ولا نزال ملتزمين بذلك بقوة اليوم. وأبوأنا مفتوحة أما الشعب اليمني، حتى خلال الأوقات الصعبة الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا. ويتلقى الآلاف من اليمنيين العلاج في مستشفياتنا كل عام ويتابع عدة آلاف من الطلاب دراستهم في الهند. وفي العام الماضي وحده، أصدرنا أكثر من ٦٠٠٠ تأشيرة طبية لليمنيين وأكثر من ٤٠٠ تأشيرة دراسة لطلاب يمنيين.

ونحيط علما بالمسائل التي أثّرت في الإحاطتين المقدمتين ونود أن نؤكد على النقاط التالية.

أولاً، ندين استمرار الهجمات التي تستهدف المدنيين والهيكل الأساسية المدنية في تجاهل صارخ لمبادئ القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني، وندعو إلى وضع حد لها. فلا يزال اليمينيون العاديون يعانون من وفيات وإصابات لا داعي لها جراء الأعمال العدائية والتصعيدات العسكرية المستمرة بلا هوادة في محافظتي مأرب وحجة وعبر عدد من خطوط النزاع في البلاد. وقد أسفرت تلك التصعيدات الخطيرة عن سقوط أكبر عدد نشهده من الخسائر في صفوف المدنيين منذ ثلاث سنوات على الأقل، بما في ذلك مقتل ٤٧ طفلاً في شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير وحدهما.

ولذلك نؤيد بقوة الدعوة إلى وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني، وهو ألح الأمور الآن. ويجب أن تنهي الأطراف المتنازعة الأعمال العدائية وتلتزم بالعمل معا بحسن نية للتوصل إلى تفاهات تقضي إلى تسوية سياسية للنزاع. وقد ثبتت صعوبة إيجاد أرضية مشتركة في المجتمع اليمني شديد الانقسام، وهو أمر سيتطلب تنفيذ تدابير معززة لبناء الثقة وبعث الاطمئنان بين الناس.

ويكتسي الدور التيسيري الذي يضطلع به المبعوث الخاص في ذلك السياق أهمية حيوية لكفالة عملية سياسية شاملة للجميع وفقاً لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة. ولذلك نرحب بمشاوراته المستمرة مع جميع الأطراف والجهات المعنية ونعرب عن دعمنا لها ضمن جهود وضع الإطار لعملية سلام شاملة. ونشدد على أهمية أن توفر الأطراف المجال للمشاركة الكاملة والفعالة والمجدية للمرأة اليمنية في جميع مراحل عملية السلام، مشيرين إلى استعدادها وقدرتها على المشاركة في الجهود المجتمعية والوطنية لحل النزاع منذ فترة طويلة.

ثانياً، نود أن نبرز الحاجة الملحة إلى التمويل لدعم العمليات الإنسانية. والأسوأ من الحالة الإنسانية المروعة نفسها فشل المجتمع الدولي والشركاء من الجهات المانحة في مواجهة التحدي المتمثل في وقوع كارثة إنسانية وشيكة. ويحدونا الأمل في أن يمد الحدث الرفيع

والسبيل الوحيد للمضي قدماً نحو إنهاء دائرة العنف هو خفض التصعيد ووقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والتحول نحو إيجاد حل سياسي. وترحب النرويج بمشاورات المبعوث الخاص بشأن وضع الإطار لعملية جامعة متعددة المسارات. وتكتسي اجتماعاته الأخيرة والقادمة مع قادة الأحزاب السياسية والقطاعين الأمني والاقتصادي والمجتمع المدني في اليمن، فضلاً عن أصحاب المصلحة الإقليميين والدوليين، أهمية ضرورية لبناء تحالف من أجل التوصل لتسوية سلمية. وندعو جميع الأطراف إلى إعطاء الأولوية لاحتياجات الشعب اليمني ومصالحة من خلال التعاون الكامل مع المبعوث الخاص، بدون شروط مسبقة أو تأخير. ونشيد أيضاً بالتركيز الذي أولاه السيد غرونديغ لإسهام المرأة المجدي في المشاورات الإطارية.

ويعرض تقرير التقييم العالمي الأخير للأمم المتحدة بشأن الحد من مخاطر الكوارث، الذي يوضح بالتفصيل الدروس المستفادة من قيادة النساء لجهود الوساطة بشأن موارد المياه المجتمعية، كيف أن الإدماج ليس موضوعاً للنقاش بل هو نهج ذكي إزاء بناء السلام وتعزيز سبل العيش والنهوض بقدرة المجتمعات المحلية على الصمود. وأخيراً، نود أن نرحب بالتقدم المحرز في التخفيف من حدة التهديد الذي تسببه ناقلة النفط صافر. ويشكّل توقيع جماعة أنصار الله مذكرة تفاهم مع الأمم المتحدة خطوة إيجابية. ونحث على استمرار هذا الزخم لحل المسألة بسرعة.

السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية): أود بداية أن أشكر المبعوث الخاص هانس غرونديغ ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات بشأن صعوبة الحالة العامة في اليمن. وأرحب أيضاً بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة. تؤكد الحالة السائدة في اليمن ضرورة أن يواصل مجلس الأمن والمجتمع الدولي دعم الجهود الرامية إلى إيجاد حل دائم وسلمي للنزاع، إلى جانب الاستجابة للأزمة الإنسانية المتفاقمة لإيقاف معاناة شعب ذلك البلد لفترة مؤقتة.

المبادرة. ونغتنم هذه الفرصة للتذكير بأن وحدة الهدف والتأييد الصريح هما المقومان الرئيسيان اللذين يمكننا، نحن مجلس الأمن، توفيرهما للمبعوث الخاص.

وفيما يتعلق بمسألة الشمول، نشير إلى أن أصحاب المصلحة والفئات الاجتماعية غير المشاركين بصورة نشطة في النزاع سيكونون مع ذلك عاملا أساسيا لتحقيق السلام والحفاظ عليه. ولذلك، فإننا نكرر تأكيد دعمنا لجعل ممثلي النساء والشباب والمجتمع المدني جزءا لا يتجزأ من المشاورات. ومما يبعث على الأمل أن نرى أن جميع الوفود التي التقت بالمبعوث الخاص حتى الآن كانت تضم نساء.

ولئن كانت هذه المشاورات الأولية مشجعة، فإن الحالة في الميدان ما زالت تتدهور. ويحتدم النزاع على قرابة ٥٠ جبهة، فيما تُسجل أعداد قياسية من الهجمات غير المقبولة ضد أهداف مدنية. ولا يزال السكان المدنيون في مأرب، ومن بينهم مليون مشرد داخليا، يتعرضون للتهديد من الحوثيين الذين يواصلون تجاهل القانون الدولي الإنساني. ولا يزال الاقتصاد على طريق الانهيار والتفكك.

وكما سمعنا من وكيل الأمين العام غريفيث، فإن الحالة الإنسانية بائسة وتعاني الاستجابة من نقص التمويل. وكان المبعوث الخاص غرونديبرغ محقا في تقييمه عندما قال إنه لا يمكننا انتظار التوصل إلى حل سياسي لمعالجة هذه المسائل. ويمكن للمجتمع الدولي، بل ويجب عليه، أن يفعل المزيد.

وفيما يتعلق بالاقتصاد، تؤيد البرازيل تنفيذ إطار الأمم المتحدة الاقتصادي لليمن وتكرر دعوتها إلى تخفيف القيود المفروضة على موانئ البحر الأحمر اليمنية وعلى مطار صنعاء. فالواردات هي شريان حياة الاقتصاد اليمني ويجب تجنب أي قيود غير ضرورية. ومن الضروري كذلك الحفاظ على الطابع المدني لموانئ الحديد وضمان إبقائها مفتوحة لدخول المساعدات الإنسانية من دون عوائق، كما سمعنا من رئيس بعثة الأمم المتحدة لدعم اتفاق الحديد. وتحت البرازيل كذلك على اتخاذ تدابير استباقية أخرى، مثل ضخ النقد الأجنبي في البنك المركزي اليمني.

المستوى لإعلان التبرعات، الذي سيعقد غدا تحت الرعاية الكريمة لحكوميتي السويد وسويسرا، شريان الحياة لملايين اليمنيين الذين باتوا على حافة المجاعة.

ثالثا، نشدد على ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة لتحقيق الاستقرار للاقتصاد سريع التدهور. ونواصل الدعوة إلى رفع القيود المفروضة على الاستيراد، وفقا لاتفاق ستوكهولم، من أجل تيسير الواردات التجارية وتقليل الاعتماد على المساعدات الإنسانية. وهناك حاجة إلى اتخاذ تدابير واسعة النطاق، بما في ذلك التوصل لحل سلمي للنزاع في أوكرانيا، للحد من الصدمات الكبيرة المتعلقة بالواردات، حيث أن ٣٠ في المائة من واردات اليمن من القمح تأتي من أوكرانيا. ونتطلع إلى تلقي المزيد من الأفكار حول استراتيجية تنفيذ الإطار الاقتصادي الذي اقترحه الأمم المتحدة لمعالجة المشاكل الأساسية للفقر في اليمن.

ونحيط علما بالتقدم المحرز في توقيع مذكرة التفاهم بين الأطراف ذات الصلة لتمكين العمل من المضي قدما فيما يتعلق بناقل النفط صافر. ونحث على استمرار التفاعل المنفتح بين جميع الأطراف المعنية بهدف وحيد هو تجنب أي حادث بيئي أو التخفيف من حدته.

أخيرا، نؤكد دعمنا لعملية سياسية يقودها اليمنيون ويملكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة، بهدف إيجاد سلام شامل ودائم في اليمن.

السيد كوستا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ

بشكر المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتهما الزاخرتين بالمعلومات.

ترحب البرازيل بالجولة الأولى من المشاورات الثنائية التي أجراها المبعوث الخاص مع أصحاب المصلحة اليمنيين، ونكرر تأكيد دعمنا لجهود المبعوث الخاص الرامية إلى بدء عملية سياسية منظمة وشاملة للجميع. وتحت البرازيل جميع الأطراف ذات الصلة على المشاركة الكاملة ومن دون شروط مسبقة، كما نحث الجهات الفاعلة الإقليمية ذات النفوذ المباشر في اليمن على بذل قصارى جهدها لدعم هذه

الولايات المتحدة والأمم المتحدة المحليين، ونتائج قرار المجلس الأخير بشأن اليمن (القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢))، والوضع المتعلق بإمدادات الوقود للعمليات الإنسانية والناقلة صافر.

أولاً، ترحب الولايات المتحدة ببداية المبعوث الخاص غرونديبرغ عملية تشاورية شاملة للجميع للعمل من أجل التوصل إلى حل لهذا النزاع المفجع. ونشيد بعمله لدمج وجهات نظر قطاع واسع من المجموعات السياسية ومنظمات المجتمع المدني اليمنية. ويجب على مجلس الأمن أن يحافظ على الدعم الموحد لجهوده، التي تتيح فرصة قيمة لليمنيين لبلورة رؤية متجددة للحل السياسي للنزاع.

ونعلم جميعاً أن هذا النزاع قد أحدث تصدعات كبيرة وغير ميزان القوى على أرض الواقع. ولكي تتجح عملية السلام، فإنها يجب أن تجسد هذه التحولات وأن تدمج وجهات نظر ومطالب اليمنيين في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك الدعوات إلى تحقيق العدالة والمساءلة. ولذلك، فإننا ندعو جميع أطراف النزاع إلى المشاركة الكاملة والهادفة في مشاورات الأمم المتحدة. ويتطلب ذلك السماح للمبعوث الخاص غرونديبرغ بزيارة جميع المدن ذات الصلة، بما في ذلك صنعاء، من دون شروط مسبقة. فقد أجرى مشاورات وجهها لوجه مع كبار القادة من الأحزاب الرئيسية الأخرى، وقد تأخرت زيارة صنعاء كثيراً. كما ندعو الأطراف إلى ضمان أن تضم الوفود المشاركة في هذه المشاورات ممثلين متنوعين للمجتمع المدني - النساء والشباب والأشخاص ذوي الإعاقة وأعضاء الفئات المهمشة الأخرى. فهذه المنظورات ضرورية لتحديد حل دائم يحسن حياة جميع اليمنيين.

ثانياً، يحزننا أن نؤكد أن الحوثيين اعتقلوا موظفاً آخر من موظفينا المحليين، اختُطف أثناء تسوقه في سوق صنعاء في ١٥ شباط/فبراير. وهذا أمر غير عادل وغير مقبول. وندعو بصوت عالٍ وواضح إلى الإفراج الفوري عن موظفينا اليمنيين الحاليين والسابقين - وإلى إطلاق سراحهم سالمين. وقد حان الوقت للحوثيين لوقف جميع التهديدات ضدهم وضد أسرهم وإطلاق سراح موظفي الأمم المتحدة وغيرهم ممن احتجزوهم أيضاً.

إننا لم نشهد بعد الآثار الكاملة للنزاع الدائر في أوكرانيا على اليمن، لكن الصدمات التي لحقت بالأسعار الدولية للنفط والقمح والسلع الأساسية الأخرى تجعل تعزيز الاقتصاد الآن قبل أن تصل وطأة الأزمة إلى اليمن أكثر إلحاحاً. كما تقع على الأطراف في الميدان مسؤوليات ملحة في هذا الصدد وينبغي لها أن تمتنع عن فرض حواجز اقتصادية داخلية أو استخدام ممارسات اقتصادية مجحفة، وهي مشكلة حادة بشكل خاص في المناطق التي يسيطر عليها الحوثيون.

وعلى الجبهة الإنسانية، رسم وكيل الأمين العام غريفيث مرة أخرى صورة قاتمة. فالحاجة إلى المعونة العاجلة في تزايد بمعدلات لا يمكن تحملها. ونشيد بالسويد وسويسرا ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية على تنظيم حدث غداً لإعلان التبرعات في جنيف، وهو ما أشار إليه وكيل الأمين العام غريفيث. في ضوء الأزمات العديدة التي تتطلب اهتمام العالم، يجب أن نعمل كل ما في وسعنا لإبقاء اليمن على رأس جدول الأعمال. وكما هو الحال مع المناسبات المماثلة التي نُظمت في السنوات السابقة، ستعيد البرازيل تأكيد تضامنها مع الشعب اليمني بالإعلان عن مساهمة مالية.

إن المعونة الإنسانية العاجلة وضرورية، ولكنها ليست حلاً. ولن تقل الحاجة إلى النداءات الإنسانية المتزايدة باستمرار إلا عندما تنتهي المشاكل الاقتصادية والسياسية في اليمن. إن دعم الاقتصاد ودفع العملية السياسية إلى الأمام أمران ملحان مثل مواصلة الاستجابة الإنسانية الطارئة.

أخيراً، تُشعرنا التطورات المتعلقة بناقلة النفط صافر بالأمل ونحث الحوثيين على مواصلة تعاونهم مع المنسق المقيم للأمم المتحدة.

السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أشكر مقدمي الإحاطتين، المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيل الأمين العام غريفيث، على جهودهما الدؤوبة، وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لليمن في جلسة اليوم.

أود اليوم أن أتناول أربعة جوانب للحالة في اليمن. التقدم المحرز نحو بدء عملية سلام سياسية شاملة للجميع، والاحتجاج الشائن لموظفي

ارتفعت واردات الوقود عبر ميناء الحديدة في شباط/فبراير، ولكن للأسف بسبب الإجراءات التي اتخذتها جميع الأطراف، بما في ذلك التخزين الذي يقوم به الحوثيون، ومنع الواردات من جنوب اليمن والتلاعب بالأسعار، لا يزال اليمنيون يعانون من نقص حاد في الوقود. هناك حاجة إلى حل شامل لمعالجة أزمة الوقود التي تواجه اليمنيين.

وقد شجعنا التوقيع على مذكرة تفاهم في ٥ آذار/مارس للسماح لسفينة بتخزين النفط مؤقتاً من ناقلة النفط "صافر" إلى أن يتم الاتفاق على حل دائم. ونحث جميع الأطراف على التقيد بذلك الاتفاق بغية منع وقوع كارثة إنسانية وبيئية. ونشكر هولندا على عملها من أجل التوصل إلى حل، ونشجع المانحين على توفير التمويل اللازم لتنفيذ تلك الخطة وتقادي النتيجة المأساوية.

ولا تزال الحالة في اليمن مزرية. ويحدوني وطيد الأمل، على غرارنا جميعاً، في أن تتجح جهود المبعوث الخاص الرامية إلى إقامة عملية سلام شاملة للجميع.

السيد خوجة (ألبانيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ على إحاطته المفصلة. ونشيد بجهوده للتغلب على المأزق السياسي الحالي وإيجاد حل مستدام للنزاع في اليمن. ونشكر وكيل الأمين العام غريفيث على المعلومات التي قدمها، مما أعطانا مرة أخرى الصورة الكاملة للحالات الإنسانية والاقتصادية الرهيبة المدمرة، ولا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

كان للنزاع الذي طال أمده في اليمن تأثير مدمر على المدنيين في جميع أنحاء البلد، حيث يعانون من البنية التحتية الحيوية المدمرة، ونقص الخدمات الأساسية، وسوء المعاملة على نطاق واسع، وضعف الحكم وتجزئته. لقد توفي ما يقرب من ٤٠٠ ٠٠٠ يماني خلال سبع سنوات مدمرة من الحرب، وفي كثير من الحالات قتلوا لأسباب غير مباشرة مثل الجوع. وسبعون في المائة من الوفيات هم من الأطفال دون سن ٥ سنوات. هذا هو السبب في أن الوصول إلى كل واحد منهم أمر بالغ الأهمية.

ثالثاً، نرحب باتخاذ المجلس القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢)، الذي يجدد التدابير الحالية لحظر السفر وتجميد الأصول لمدة عام آخر ويطبق حظر الأسلحة صراحة على الحوثيين كجماعة. ويتضمن القرار صياغة قوية تدين النقل غير المشروع للأسلحة إلى الحوثيين والهجوم الإرهابي الذي شنته الجماعة عبر الحدود على المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

إن وقف التدفق غير القانوني للأسلحة من إيران إلى الحوثيين يمثل أولوية قصوى. فهذه الأسلحة لا تؤدي إلا إلى تأجيج الحرب وزعزعة استقرار المنطقة وتفاقم معاناة اليمنيين. ولا يمكننا أن نشدد بما فيه الكفاية على ضرورة أن تنفذ جميع الدول الأعضاء حظر الأسلحة تنفيذاً صارماً.

ويتضمن القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) لغة قوية، تشدد على أهمية تيسير المساعدة الإنسانية والتحويلات المالية والواردات دون عوائق للسلع الحيوية مثل الغذاء والوقود. وتلك اللغة تعبر بوضوح عن نية مجلس الأمن كفالة ألا تستهدف التدابير الجديدة النشاط الإنساني أو التجارة المشروعة. نحن ممتنون للعمل الذي تقوم به منظمات الإغاثة والمستوردون التجاريون لتحقيق الاستقرار في الاقتصاد اليمني وكفالة قدرة السكان على تلبية احتياجاتهم الأساسية. ونكرر التأكيد على أن لغة القرار لا يقصد بها منع استمرار ذلك العمل.

وهذا يقودني إلى نقطتي الرابعة والأخيرة بشأن الحالة الإنسانية وحالتي الوقود وناقلة النفط "صافر". للأسف، لا يزال اليمن يمثل أحد أكبر الأزمات الإنسانية في العالم، كما يتضح من أحدث بيانات انعدام الأمن الغذائي المثيرة للقلق. وقد أجبرت فجوات التمويل بالفعل منظمات الإغاثة على إجراء تخفيضات كبيرة في المساعدات المنقذة للحياة، مما أثر على ملايين اليمنيين. ولدى المانحين فرصة لتغيير ذلك في ١٦ آذار/مارس في الحدث الافتراضي الرفيع المستوى لإعلان التبرعات لعام ٢٠٢٢. وتعتزم الولايات المتحدة تقديم مساهمة كبيرة، لكن الأمر سيتطلب من جميع المانحين العمل معاً لتلبية احتياجات اليمن الماسة. يجب أن نعالج الأزمات الإنسانية في اليمن الآن، وإلا فإن الطريق إلى السلام سيضيع.

وأود أن أختتم بياني بالتأكيد مجدداً على ثلاث مسائل رئيسية. أولاً، نشيد بعمل المنسق المقيم في اليمن والسلطات الهولندية في إيجاد حل مستدام لمشكلة ناقلة النفط "صافر" في البحر الأحمر. ويجب على جميع الأطراف أن تتفاد دون إبطاء منكراً التفاهم الموقعة في ٥ آذار/مارس.

ثانياً، أكرر التأكيد على وجوب الإنهاء الفوري لاختطاف واحتجاز الحوثيين للمواطنين اليمنيين المرتبطين بالولايات المتحدة والأمم المتحدة.

ثالثاً، أعيد تأكيد إدانتنا للاستيلاء على السفينة التجارية التي ترفع علم دولة الإمارات العربية المتحدة واحتجازها، وأدعو الحوثيين إلى الإفراج عن السفينة وطاقمها، كما طلب المجلس في ١٤ كانون الثاني/يناير.

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكر المبعوث الخاص للأمم المتحدة في اليمن، السيد هانس غرونبرغ، ووكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، السيد مارتن غريفيث، على إحاطتهما. وأرحب بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة.

إن الإحاطتين اللتين استمعنا إليهما للتو من السيد غرونبرغ والسيد غريفيث تسلطان الضوء على حالة مؤسفة تمتد الآن إلى المنطقة. فإطلاق صاروخ مؤخر صوب ممرات مياه البحر الأحمر المزدحمة يفاقم انعدام الأمن في مجال النقل البحري الدولي ويسلط الضوء على الميل القوي لاشتعال الأزمة.

ولا شك أن النزاع في اليمن متعدد الأبعاد، لكنني سأركز في بياني على جانبين: أولاً، المأزق في الحالة الأمنية، وثانياً، عواقبه الإنسانية.

بالإضافة إلى كون النزاع تهديداً للمنطقة، فإن تصاعده في اليمن يعرض حياة الملايين من الناس للخطر. والواقع أن الحياة اليومية للشعب اليمني تميزت في الأشهر الأخيرة بتزايد الخطوط الأمامية وزيادة قياسية في عدد الضحايا المدنيين. ويبعث تصاعد العنف على القلق الشديد بالنظر إلى استمرار القتال الذي ينتشر إلى الدول

يجب ألا يصبح ما يحدث في اليمن حرباً منسية ثم يظل كذلك بسبب الجمود والإجهاذ، كما ذكر السيد غريفيث عن حق. وفي ذلك الصدد، نأمل أن يعيد المؤتمر في جنيف الاهتمام الواجب للشعب اليمني واحتياجاته الملحة.

لا يوجد حل عسكري للنزاع في اليمن. ولا يمكن استعادة السلام للشعب اليمني إلا بعملية سياسية شاملة وجامعة. ونؤيد تأييداً تاماً عملية التشاور التي بدأها السيد غرونبرغ، وندعو جميع الأطراف السياسية الفاعلة وأصحاب المصلحة إلى المشاركة بصورة مجدية. ويجب أن يمنح إمكانية الوصول الكامل إلى جميع أنحاء البلد، بما في ذلك صنعاء، ويجب أن يتمكن من مقابلة جميع الجهات الفاعلة السياسية وأصحاب المصلحة في كل مكان. ويتعين على المجلس أن يتوحد دعماً لعمل المبعوث الخاص وعملية التشاور التي يقوم بها.

إن اليمن ملك لجميع مواطنيه. وتتطلب العملية الشاملة للجميع والموثوقة الانخراط والمشاركة الكاملين للجهات الفاعلة في المجتمع المدني، والنساء والشباب، فضلاً عن الفئات المهمشة، للتخلص من دوامة العنف الجهنمية التي لا تنتهي والمضني قدما نحو إيجاد حل دائم للنزاع. وتؤدي الجهات الفاعلة الإقليمية دوراً رئيسياً في حل النزاع في اليمن. وفي ذلك الصدد، نرحب بالتقارير التي تفيد بأن مجلس التعاون الخليجي ينظر في دعوة جميع الأطراف السياسية الفاعلة في اليمن لإجراء مشاورات. هذا هو الخبر الذي سمعته هذا الصباح.

إن الموافقة على وقف إطلاق النار واحترامه هو نقطة البداية للبحث عن نتيجة مختلفة للحالة في اليمن. ويجب أن يكون ذلك من الأولويات. القانون الدولي الإنساني هو محور القانون الدولي الذي يجب احترامه في كل حالة وفي أي نزاع، بما في ذلك في اليمن. ولا بد من حماية المدنيين. يمثل اتخاذ القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) التزاماً ملموساً بتحقيق السلام والأمن في اليمن. إن الاحترام الكامل لحظر الأسلحة أمر لا بد منه إذا أردنا وقف انتشار الأسلحة في اليمن وتجنب خطر وقوعها في الأيدي الأثمة أو استخدامها في هجمات إرهابية عبر الحدود من قبل الحوثيين في البلدان المجاورة، كما رأينا مراراً وتكراراً، بما في ذلك الشهر الماضي.

لمساعدة اليمن. ومع ذلك، وبما أن بقاء الناس لا يمكن أن يعتمد على سخاء المانحين في الأجل الطويل، يجب على المجتمع الدولي أيضا أن يعالج العوامل الكامنة وراء هذه الأزمة.

وأعتمد هذه الفرصة لأدعو مرة أخرى إلى مساءلة جميع مرتكبي انتهاكات حقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني في اليمن. وندعو أيضا إلى إتاحة وصول المبعوث الخاص إلى جميع أنحاء البلد.

ونرحب بتوقيع اتفاق بين الأمم المتحدة والحوثيين بشأن حالة ناقلة النفط صافر، مما يعطي أملا حقيقيا في احتواء التهديدات البيئية والإنسانية التي تشكلها تلك السفينة.

وأخيرا، نود أن نعرب عن تأييدنا للمبعوث الخاص هانس غرونديبرغ على جهوده الدؤوبة في بيئة معقدة. ونلاحظ بشكل إيجابي انخراطه مع جميع أصحاب المصلحة في هذه الأزمة - الأطراف الفاعلة الوطنية والإقليمية والدولية - بغية التوصل إلى تسوية سياسية لهذه الأزمة.

السيد داي بينغ (الصين) (تكلم بالصينية): أود أن أشكر المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتهما. وأرحب بحضور ممثل اليمن في جلستنا.

لقد تسبب النزاع المستمر منذ سبع سنوات في إلحاق ضرر لا يمكن إصلاحه بالشعب اليمني وتسبب في أضرار لا حصر لها للبلد. لقد أثبتت الحالة في ساحة المعركة على مدى السنوات السبع الماضية مرارا وتكرارا أنه لا يوجد شيء اسمه الفائز يظفر بكل شيء وأن النهج العسكري لا يمكن أن يحقق الهدف المتوقع.

إن عملية السلام التي يقودها اليمنيون هي السبيل الوحيد للمضي قدما. وأجرى المبعوث الخاص غرونديبرغ مؤخرا مشاورات مع الأطراف المعنية بشأن المسائل السياسية والأمنية والاقتصادية. وترحب الصين بذلك التطور. وقد لاحظنا أن الطرفين في الاجتماع أكدا على ضرورة وقف إطلاق النار على الصعيد الوطني والحاجة الملحة إلى استئناف المفاوضات، وندعو جميع أطراف النزاع إلى الاستجابة لنداء الشعب

المجاورة، مما يهدد بزيادة زعزعة استقرار المنطقة. من الواضح أن تنفيذ اتفاقي ستوكهولم والحديدة كان بطيئا.

ويسهم عدم إحراز تقدم على الجبهة السياسية في استمرار الأعمال العدائية ويعوق استعادة سلطة الدولة في جميع أنحاء اليمن، التي تتعرض لضغوط شديدة. والحوار الشامل للجميع الذي يضم كل شرائح السكان اليمنيين، بمن فيهم النساء، هو وحده الذي سيضع حدا للمعاناة التي يسببها النزاع للسكان المدنيين.

ونحث جميع الأطراف والجهات الفاعلة على وقف الأعمال القتالية وممارسة أقصى درجات ضبط النفس. إن الحل في اليمن سياسي وليس عسكريا. ولكن ذلك لا يمكن أن يتم بدون استعادة الثقة واستعداد الجميع لتقديم تنازلات.

وندين أيضا الاستخدام العشوائي للألغام الأرضية، ولا سيما على الساحل الغربي، الذي تترتب عليه عواقب مروعة على المدى الطويل. في كل عام، تقتل الألغام الأرضية المصادة للأفراد وتشوه عشرات الآلاف من المدنيين، بمن فيهم الأطفال. تسبب آثارها المتعددة إصابات طويلة الأجل، فضلا عن صدمة نفسية شديدة.

إن استمرار العنف الجنسي والقمع ضد المرأة، ولا سيما النساء الناشطات في المجالين المهني والسياسي على السواء، يثيران بالغ قلقنا. وندين بأشد العبارات الاستخدام المنهجي للاعتقال والاحتجاز والتعذيب والعنف الجنسي والاعتصاب ضد النساء البارزات في المجتمع اليمني.

إن الخسائر الإنسانية الناجمة عن النزاع مدمرة ولها تأثير على سبل عيش ملايين اليمنيين، في حين يستمر انهيار اقتصاد البلد والخدمات الأساسية فيه. ولا تزال المجاعة والمرض اللذان تفاهما بسبب جائحة مرض فيروس كورونا والنزوح الداخلي وعبر الحدود مصدر قلق حقيقي.

ولئن كنا ندرك التحديات العديدة التي تواجه المجتمع الدولي، فإن هذه الحالة تستدعي تجديد التزامه. وفي ذلك الصدد، نرحب بعقد مؤتمر رفيع المستوى لإعلان التبرعات غدا تحت رعاية الأمين العام

ويسرني أن أسمع أنه تم إحراز تقدم بشأن مسألة ناقلة النفط صافر. وأمل أن يتم نقل النفط الموجود في الناقل في أقرب وقت ممكن وأن تتم إزالة التهديد المحتمل للبيئة الإقليمية في أقرب وقت ممكن.

إن مشاريع الأمم المتحدة الإنسانية في اليمن هي مشاريع منقذة للحياة يجب أن تستمر. وأتمنى لمؤتمر إعلان التبرعات الإنسانية غدا النجاح.

السيدة برودهيرست (إستيفال) (فرنسا) (تكلت بالفرنسية): أود أنا أيضا أن أشكر هانس غرونديبرغ ومارتن غريفيث على إحاطتهما. وكما قال المبعوث الخاص، فإن حدة القتال في الميدان تتقلص. ولكن دعونا لا نخطئ: ذلك الهدوء النسبي لن يدوم طويلا، لأن الأطراف المتحاربة لا تزال تحبذ الخيار العسكري، على الرغم من أن ذلك لن يفضي إلى أي نتيجة. مع اقتراب شهر رمضان وفي ضوء التصعيد الحالي، تكرر فرنسا دعوتها إلى وقف إطلاق النار في جميع أنحاء البلد.

وأود أيضا أن أدين احتجاز الحوثيين ١٣ شخصا يعملون أو عملوا في سفارة الولايات المتحدة في اليمن في الأسر. وتدعو فرنسا إلى الإفراج الفوري عنهم وتعرب عن تضامنها مع الولايات المتحدة والأسر اليمنية المعنية.

كما نعلم، فإن للنزاع الحالي عواقب على السلام والأمن في المنطقة بأسرها. وفي هذا الصدد، أود أن أدين الهجوم الحوثي على مصفاة نفط في المملكة العربية السعودية. هذه الهجمات الصاروخية غير مسؤولة وغير مقبولة ويجب أن تتوقف فورا.

ما فتئ الوضع الإنساني في اليمن يتدهور. ويزداد خطر المجاعة، لا سيما بسبب فقدان الإمدادات من أوكرانيا. وتحذر الجهات الفاعلة في المجال الإنساني من الخطر الوشيك المتمثل في قطع مساعداتها بسبب صعوبات التمويل.

وينبغي لمؤتمر المانحين المقرر عقده غدا، والذي ذكره مارتن غريفيث على وجه الخصوص، أن يتيح تلبية الاحتياجات الإنسانية.

اليمني من جميع قطاعات المجتمع، ووقف جميع الأعمال القتالية، والتعاون بنشاط مع جهود الوساطة التي يبذلها المبعوث الخاص، والتقييد بالاتجاه العام لتسوية سياسية، ووضع توقعات معقولة، وإظهار المرونة اللازمة والالتزام بحل الخلافات من خلال الوسائل الدبلوماسية لتحقيق السلام. ونأمل أن تضطلع البلدان التي لها تأثير على الحالة في اليمن بدور إيجابي وبناء في هذا الصدد.

في الشهر الماضي، اتخذ مجلس الأمن القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) بشأن الجزاءات المفروضة على اليمن وتمديد ولاية فريق الخبراء التابع للجنة المنشأة عملا بالفقرة ١٩ من القرار ٢١٤٠ (٢٠١٤) (انظر S/PV.8981). وموقف الصين من الجزاءات ثابت. ونحن نولي اهتماما وثيقا لأثر الجزاءات. ونأمل أن تساعد هذه التدابير على تشجيع أطراف النزاع على التخلي عن الخيار العسكري والعودة إلى المسار السليم المتمثل في المفاوضات السياسية في وقت مبكر. وينبغي لفريق الخبراء أن يضطلع بعمله وفقا لولايته بدقة، وأن يحافظ على الموضوعية والحياد، وأن يقدم معلومات دقيقة وغير متحيزة.

وندين جميع الهجمات التي تستهدف المدنيين والمرافق المدنية، ونحث على الوقف الفوري للهجمات عبر الحدود والتهديدات الأمنية ضد دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية، وندعم دولة الإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية في جهودهما لحماية أمنهما القومي.

إن اليمن حكومة وشعبا بحاجة إلى مساعدة المجتمع الدولي، كما أخبرنا وكيل الأمين العام غريفيث من فوره. اليمن غارق في أزمة إنسانية متعددة. النزاع يتصاعد. الجائحة مستعرة، والوضع الاقتصادي المتدهور يجعل الحياة أسوأ للناس العاديين.

وتدعم الصين جهود الحكومة اليمنية لتحقيق الاستقرار في العملة وإعادة بناء اقتصادها. ونحن ندعم جهود الأمم المتحدة لتعزيز إطار اقتصادي قصير ومتوسط وطويل الأجل في اليمن. وينبغي لأطراف النزاع أن تكفل استيراد ونقل وتوريد النفط والسلع الأساسية وأن توفر إمكانية الوصول إلى عمليات الإغاثة الإنسانية وتيسرها.

لا تزال كينيا تشعر بالقلق إزاء الأعمال العدائية المكثفة بين الفصائل التي تجري عبر عدة خطوط أمامية. وإذا لم يتوقف هذا المسار المؤسف فسيؤدي إلى تآكل أي مكاسب للسلام ويهدد بإغراق البلد في نزاع سيكون من الصعب الخروج منه. وندين بصفة خاصة استهداف المدنيين والبنى التحتية المدنية، مشيرين إلى أن الضعفاء، بمن فيهم الأطفال والنساء والمستنون والأشخاص ذوو الإعاقة، يتحملون أثراً غير متناسب لهذه الأعمال البشعة.

ونؤكد من جديد دعمنا للجهود الدؤوبة المستمرة التي يبذلها المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ بحثاً عن حل سياسي مستدام للأزمة اليمنية. ونحثّ جميع الأطراف على المشاركة البناءة مع المبعوث الخاص والالتزام بوقف الأعمال القتالية، كحد أدنى، بغية تهيئة بيئة مواتية للمفاوضات الرامية إلى التوصل إلى الحل السياسي المنشود.

وتأسف كينيا لأن القتال أدى إلى نزوح حوالي ٢٠ ٠٠٠ شخص منذ بداية هذا العام وحده. يؤدي ذلك إلى تفاقم الحالة الإنسانية المتردية أصلاً التي أصبحت مكلفة ومرهقة على نحو متزايد. وتزيد القيود المفروضة على السفن التجارية التي تجلب الوقود إلى الحديدة من تفاقم الوضع الإنساني والاقتصادي القائم. وتدعو كينيا جميع الأطراف المعنية التي تسيطر على البنية التحتية اللازمة لوصول المساعدات الإنسانية، ولا سيما أطراف النزاع، إلى ضمان حماية هذه البنى التحتية والاستفادة منها للاستخدام الإنساني.

ومن المرجح أن يؤدي النزاع المسلح المستمر في أوكرانيا، مع ورود ما يقرب من ثلث واردات اليمن من حبوب القمح من أوروبا، إلى تفاقم نقص الغذاء، كما أشار اليوم وكيل الأمين العام غريفيث. وثمة حاجة ملحة إلى أن تنظر وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة في اتباع نهج ابتكارية للتخفيف من حدة ذلك النقص.

وإننا قلقون من أن الطلب المتزايد على المساعدات الإنسانية من مناطق النزاع الحالية والناشئة في جميع أنحاء العالم يؤدي إلى فجوات تمويل هائلة لاحتياجات اليمن الإنسانية. ويشهد على ذلك تقليص

فرنسا ستحضر. وسنواصل زيادة مساهمتنا في الاستجابة الإنسانية في اليمن.

إن حماية المدنيين، بمن فيهم العاملون في المجال الإنساني والهياكل الأساسية المدنية، التزام يقع على عاتق جميع الأطراف. ومن الضروري السماح لجميع موظفي الأمم المتحدة والعاملين في المجال الإنساني بالتحرك بدون خوف من الاستهداف أو الاعتقال. وفي ذلك الصدد، ندين بأشد العبارات اختطاف موظفي المساعدة الإنسانية والاعتقالات التعسفية لموظفي الأمم المتحدة. وندعو إلى الإفراج الفوري وغير المشروط عنهم.

ويجب ضمان الوصول الإنساني الكامل إلى جميع المحتاجين. ونكرر دعوتنا إلى إزالة جميع العقبات البيروقراطية.

وعلى الجبهة السياسية، ترحب فرنسا بعقد الجولة الأولى من المشاورات السياسية في عمان تحت رعاية المبعوث الخاص، الذي نقدم له دعمنا الكامل. وعليه، فإننا نؤيد جهوده للحفاظ على عملية سياسية بين اليمنيين على الرغم من السياق الأمني الذي لا يزال سلبياً. وترحب فرنسا بالموقف التعاوني للأطراف اليمنية، التي أجرت محادثات مع السيد غرونديبرغ هذا الأسبوع وعرضت رؤيتها ليمين الغد. وأرحب بمشاركة المرأة اليمنية في تبادلات الآراء تلك. وندعو الحوثيين إلى وقف مراوغتهم ومساومتهم والمشاركة أيضاً في المشاورات في الأسابيع المقبلة. لقد حان الوقت لكي يواجهوا مسؤولياتهم.

وندعو الأطراف الفاعلة الإقليمية وأعضاء المجلس إلى دعم عمل المبعوث الخاص. ومن الضروري أيضاً ضمان أن يكون للمجتمع المدني اليمني والنساء صوت في جميع المفاوضات المستقبلية.

وأخيراً، نرحب بتوقيع مذكرة تفاهم بشأن ناقلة النفط صافر. وهناك حاجة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب كارثة بيئية قد يكون لها تأثير مدمر على اليمن وعلى المنطقة قاطبة.

السيد كيبوينو (كينيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكر المبعوث الخاص هانس غرونديبرغ ووكيل الأمين العام مارتن غريفيث على إحاطتهما. وأرحب بمشاركة ممثل اليمن في هذه الجلسة.

من أن يُجبر نقص التمويل العديد من البرامج الإنسانية على تقليص حجمها أو إغلاقها تماماً. وهذا يهدد بترك الملايين دون إمكانية الحصول على الغذاء والماء والخدمات الأخرى المنقذة للحياة. إن نصف الذين يحتاجون إلى المساعدة المنقذة للحياة هم من الأطفال. ولذلك فإن الحدث الرفيع المستوى لإعلان التبرعات الذي سيعقد غداً هو موضع ترحيب كبير، ويسر أيرلندا أن تشارك فيه. ومن الواضح أن اليمن لا يزال بحاجة إلى دعم قوي من مجتمع المانحين الدوليين. ومن الواضح أيضاً أن هناك حاجة إلى حلول مستدامة. وتوفر خطة الأمم المتحدة الاقتصادية لليمن تلك الفرصة، وندعو إلى إحراز تقدم في تفعيلها. غير أن إنهاء النزاع، في نهاية المطاف، هو وحده الذي يمكن أن يؤدي حقاً إلى الاستقرار والازدهار على المدى الطويل للشعب اليمني.

يعتمد اليمنيون على الواردات التجارية والإنسانية لما يصل إلى ٩٠ في المائة من غذائهم ودوائهم ووقودهم. وهذه حقيقة نعرفها جميعاً هنا. ونعلم أن تدفق تلك السلع في الوقت المناسب ودون عوائق عبر موانئ اليمن أمر ضروري. وندعو جميع الأطراف الفاعلة إلى كفالة ذلك دون إبطاء. وكما قال وكيل الأمين العام غريفيث اليوم، فإن هذا أمر حيوي بشكل خاص في وقت من المرجح أن تدفع فيه الأحداث المساوية الجارية في أماكن أخرى من العالم، للأسف، اليمنيين إلى مزيد من الجوع.

ونؤيد تماماً عمل المبعوث الخاص ونرحب ببدء مشاوراته الأسبوع الماضي مع طائفة واسعة من الجهات الفاعلة اليمنية. ونكرر دعوتنا جميع الأطراف إلى المشاركة معه بصورة مجدية من أجل وضع إطار شامل.

إن التسوية السياسية عن طريق التفاوض هي وحدها ما يمكنه حقاً تغيير الوضع في اليمن. ونكرر التأكيد على أن جميع الجهود المبذولة لتحقيق تلك الغاية يجب أن تشمل المشاركة الكاملة والمتساوية والهادفة للمرأة والمشاركة الواسعة النطاق مع المجتمع المدني. وينبغي للشباب، الذين لهم الحق في تشكيل مستقبلهم، أن يكونوا أيضاً في

وإغلاق ما لا يقل عن ٢٦ برنامجاً من أصل ٤١ برنامجاً إنسانياً وإنمائياً رئيسياً للأمم المتحدة في اليمن بسبب عدم كفاية التمويل.

ونناشد المجتمع الدولي اتخاذ إجراءات عاجلة لتجنب المجاعة التي تلوح في الأفق من خلال زيادة الدعم اللازم، بما في ذلك من خلال المشاركة في مؤتمر إعلان التبرعات الرفيع المستوى بشأن اليمن الذي سيعقد غداً.

ولأطراف النزاع دور حاسم تؤديه في العمل الإنساني. ويجب عليها خفض التصعيد وتوفير ممرات آمنة لضمان وصول المساعدة إلى جميع المحتاجين.

وتشير كينيا إلى التطورات الإيجابية بشأن ناقلة النفط "صافر"، ونشجع وكالات الأمم المتحدة على مواصلة التنسيق مع الأطراف المعنية من أجل الانتهاء العاجل من المشروع.

وفي الختام، أؤكد من جديد التزام كينيا بالعمل عن كثب مع أعضاء المجلس وجميع الأطراف المعنية الحسنة النية لدعم الجهود الرامية إلى استعادة السلام والاستقرار في اليمن والسماح لشعبه بإعادة بناء حياته.

السيد غالاغر (أيرلندا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما المقدمتين اليوم.

تسبب النزاع في اليمن في معاناة لا يمكن تصورها لفترة أطول بكثير مما ينبغي. لقد عانى اليمنيون أكثر من سبع سنوات من النزاع الذي دمر بلدهم. وكما سمعنا من السيد غريفيث فإنهم ما زالوا يكابدون كل يوم مستويات مفرطة من الجوع. وكما نعلم من تقرير التصنيف المرحلي المتكامل، سيواجه ١٩ مليون شخص في جميع أنحاء اليمن النقص الحاد في الأمن الغذائي، حيث يعيش ١٦٠ ٠٠٠ نسمة في ظروف تشبه المجاعة - وهو أعلى رقم منذ سنوات.

وتُقدم دوائر العمل الإنساني المساعدة المنقذة للحياة في الميدان في ظل ظروف صعبة. ونشيد بجهودها. بيد أن القلق المتزايد يساورنا

ولا تزال الاشتباكات المسلحة متمركزة في مأرب وشبوة والجوف والحديدة. ويساورنا القلق إزاء الهجمات على البنية التحتية المدنية، سواء في الجمهورية اليمنية نفسها أو خارج حدودها في المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة. ونحث بقوة جميع الأطراف المتحاربة على الامتثال الصارم لأحكام القانون الدولي الإنساني. نحن على اقتناع بأن استمرار المواجهة من شأنه أن يوسع نطاق النزاع المسلح إلى خارج المنطقة. واستمرار الجمود في عملية التسوية السياسية يقربنا من نقطة اللاعودة، وبعدها ستكون استعادة وحدة اليمن، ببساطة، أمراً مستحيلاً.

وعلاوة على ذلك، تعزز الأزمة في الجمهورية اليمنية موقف الجماعات الإرهابية. وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مرة أخرى أنه لا بديل عن الحل السياسي السلمي للنزاع في اليمن. ولا تزال الأمم المتحدة والمبعوث الخاص للأمين العام غرونديبرغ يضطلعان بدور أساسي في عملية التسوية. وفي الوقت نفسه، ينبغي أن يكون مبدأ استيعاب الجميع نقطة مرجعية في هذه الجهود. والهدف النهائي هو التوصل إلى تسوية شاملة وطويلة الأجل للعديد من القضايا التي يواجهها سكان البلد، والتي تؤثر أيضاً، إلى حد كبير، على الدول المجاورة.

إننا ندعم جهود المبعوث الخاص ونحضره على تعزيز دوره في الوساطة لإعادة أطراف النزاع في اليمن إلى طاولة المفاوضات. ونشير هنا إلى أن المشاورات في عمان قد بدأت مع ممثلي القوى السياسية اليمنية. كان من المهم بشكل خاص اليوم الاستماع إلى تقييم السيد غرونديبرغ للاتصالات التي أجراها مع الأطراف اليمنية. واستشرافاً للمستقبل، نحن على ثقة من أن منصة التفاوض المقترح استخدامها، برعاية الأمم المتحدة، ستهيئ لليمنيين فرصة جيدة لمناقشة المسارات صوب حل سياسي للنزاع وستتيح للمبعوث الخاص وضع خطة جديدة لتسوية سلمية شاملة يمكنها التوفيق بين الأطراف العديدة المتنافسة في الساحة السياسية داخل اليمن.

ومن جانبنا، نعتزم مواصلة تشجيع السلطات اليمنية، فضلاً عن قيادة حركة أنصار الله، على اتباع نهج بناء. ونحن على اقتناع بأن

صميم تلك الجهود. إن استبعاد تلك المجموعات من طاولة الحوار خلال السنوات الأخيرة أمر لا يغتفر ببساطة.

وعلاوة على ذلك، نعتقد أن المفاوضات من أجل السلام لا يمكن أن تتم إلا عندما يكون هناك جهد جاد نحو خفض تصعيد العنف، بما في ذلك إنهاء هجوم الحوثيين على مأرب. وإننا ندين بأشد العبارات الهجمات التي تُشن عبر الحدود ضد المملكة العربية السعودية والإمارات العربية المتحدة.

كما تدين أيرلندا احتجاز اليمنيين الذين يعملون حالياً أو كانوا يعملون سابقاً لدى الأمم المتحدة أو الولايات المتحدة. وندعو إلى الإفراج الفوري والأمن عنهم وأن يتاح لهم، كحد أدنى، الاتصال بأسرهم. كما نكرر دعوتنا للإفراج عن سفينة "روابي" وطاقمها.

لقد عانى المدنيون الأبرياء لفترة أطول بكثير مما ينبغي. إن الضربات الجوية وجميع الهجمات الأخرى التي يتحمل فيها المدنيون والأعيان المدنية العبء الأكبر من التأثير غير مقبولة. وأود أن أعتنم هذه الفرصة لتذكير جميع الأطراف مرة أخرى بالتزاماتها بموجب القانون الدولي الإنساني.

وأخيراً، نرحب بالتقدم المحرز مؤخراً بشأن الاقتراح الذي نسقته الأمم المتحدة للتصدي للتهديد الذي تشكله ناقلة النفط "صافر" التي كثيراً ما أشرنا إليها في المجلس بأنها "قنبلة موقوتة". لقد كانت مذكرة التفاهم الموقعة في الأسبوع الماضي خطوة أولى إيجابية نحو وقف انفجار تلك القنبلة، ونأمل أن يستمر الزخم. إن الضرورات الإنسانية والبيئية أمر لا جدال فيه، وتعتمد عليها سبل العيش الحيوية للعديد من اليمنيين.

السيد بوليانسكي (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نشكر السيد هانس غرونديبرغ، المبعوث الخاص للأمين العام، والسيد مارتين غريفيث، وكيل الأمين العام للشؤون الإنسانية، على استعراضهما العام للحالة السياسية والإنسانية في اليمن.

ويؤسفنا أن نشير إلى أن الجمهورية اليمنية لا تزال تعاني من أزمة عسكرية وسياسية حادة، مصحوبة بتصعيد شامل للعنف وتكثيف للأعمال العدائية على جميع الجبهات.

وفيما يتعلق بالحالة الإنسانية، يساورنا قلق بالغ إزاء العنف المستمر في مأرب وحجة ومناطق أخرى حسبما تفيد التقارير. وندعو مرة أخرى إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني. لقد أدت إطالة أمد النزاع إلى زيادة كبيرة في الاحتياجات الإنسانية، التي لم تخصص لها موارد مالية كافية. وبالإضافة إلى ذلك، يجب أن نأخذ بعين الاعتبار أن ٤٠ في المائة تقريبا من واردات اليمن من القمح، كما ذكر وكيل الأمين العام غريفيث، تأتي من أوكرانيا وروسيا. فيما يعاني نحو ٦٠ في المائة من الشعب اليمني بالفعل بسبب انعدام الأمن الغذائي، وقد تضاعف عدد الأشخاص الذين يعانون من الجوع ثلاث مرات في العام الماضي. وهناك مؤشرات على أن الحبوب ستزداد شحاً، وبالتالي، سيزداد عدد اليمنيين الذين يعانون انعدام الأمن الغذائي، وهذا أمر مؤسف.

تواجه وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الإنسانية على حد سواء عدة عقبات من بيروقراطية وترهيب وفرض قيود على إمكانية الوصول وانعدام الأمن، وهو أمر يؤسف له أيضا. فعمل تلك المنظمات ضروري لبقاء قطاع عريض من السكان وإحراز تقدم في عملية بناء السلام.

وتدين المكسيك بشدة شن هجمات تستهدف عمدا العاملين في المجال الطبي والإنساني. فارتكاب هذه الأفعال انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني. وندين أيضا المضايقات التي يتعرض لها موظفو الأمم المتحدة والعاملون في سفارة الولايات المتحدة في صنعاء.

وفي ضوء الوضع المثير للقلق، نرحب بالتوقيع مؤخرا على مذكرة تفاهم بين الأمم المتحدة والحوثيين لحل مشكلة ناقلة النفط صافر.

وفيما يتعلق بالقضايا الجنسانية، فإننا نشجب الخسائر الفادحة التي يسببها النزاع للنساء والفتيات، مثل محدودية فرص حصول الفتيات على التعليم، وعدم حصولهن على خدمات الصحة الإنجابية، وزيادة حالات الزواج المبكر، وتكدير الناشطات والمدافعات عن حقوق الإنسان واحتجازهن، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

وفي الختام، ندين مرة أخرى الهجمات العشوائية على المدنيين والبنية التحتية المدنية، في اليمن والبلدان المجاورة على حد سواء.

المسألة المتعلقة بناقلة النفط صافر، يمكن، بل يجب، حلها بالتراضي. وفي ذلك السياق، نرحب بالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين حركة أنصار الله والأمم المتحدة فيما يتعلق بالتصدي للمخاطر التي يشكلها صهرجج النفط العائم.

ومما يثير القلق بوجه خاص الحالة الإنسانية المزرية في اليمن. فعلى نحو ما سمعنا من السيد غريفيث، فإن الحالة، التي تزداد سوءا بشكل يومي، تجسد على نحو متزايد كارثة إنسانية واسعة النطاق. وفي هذا الصدد، نعقد الأمل على المؤتمر الدولي المعني بالمساعدات الإنسانية لليمن، الذي سنتناقش فيه سبل تقديم المساعدة للشعب اليمني. وفي الوقت نفسه، أذكر بأن المساعدة الإنسانية يجب أن تكون ذات طابع محايد.

وفي الختام، نود أن نشير إلى أنه بإمكان الدول في المنطقة مواصلة جهود الوساطة والجهود الإنسانية باعتبارهما جزءا من التسوية في اليمن. ونذكر أيضا بالقرار ٥٩٨ (١٩٨٧) والمبادرات الأخرى التي تركز على تحقيق الاستقرار في المنطقة دون الإقليمية، بما في ذلك المفهوم الروسي المحدث للأمن الجماعي في الخليج الفارسي.

أوتشوا مارتينس (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): أولا وقبل كل شيء، نشكر المبعوث الخاص غرونديبرغ ووكيل الأمين العام غريفيث على إحاطتهما.

اليوم، سأركز بياني على ثلاث مسائل: أولا، العملية السياسية؛ ثانيا، الحالة الإنسانية واحترام الحيز الإنساني؛ وثالثا، تأثير النزاع في اليمن على النساء والفتيات.

أولا، فيما يتعلق بالعملية السياسية، نشكر المبعوث الخاص على تبادل المعلومات بشأن المشاورات المنظمة التي أجريت مع مختلف الجهات الفاعلة اليمنية. ونثق أن تلك المحادثات ستساعد على دفع العملية السياسية قدما. وندرك أهمية تلك المشاورات وأنها شملت الجميع وأتاحت سماع أصوات اليمنيات. ونأمل أن يتمكن المبعوث الخاص من الاجتماع قريبا مع الحوثيين.

مما يتطلب من المجتمع الدولي استخدام كافة الوسائل المتاحة لمواصلة الضغط على الحوثيين لوقف انتهاكاتهم وأعمالهم العدائية والعودة إلى طاولة المفاوضات والانخراط جدياً في العملية السياسية.

ونؤكد أن المبادرات والأطر التفاوضية السابقة والمقترحة على الطاولة، وبالأخص المبادرة السعودية لإنهاء الحرب، توفر الأرضية المناسبة لاستئناف العملية السياسية. ولكن ما تحتاجه هذه المبادرات هو اتباع نهج دبلوماسي متجدد مع ضرورة توفر الإرادة السياسية الحقيقية لدى الحوثيين. ونحث هنا على أهمية السعي لضمان مشاركة المرأة بشكل هادف وفعال في العمليات السياسية.

ومن جانب آخر، تدين دولة الإمارات مواصلة جماعة الحوثي الإرهابية شن الهجمات، بما في ذلك الاعتداء الأخير بطائرة مسيرة على مصفاة تكرير النفط في الرياض، فضلاً عن هجماتها المتكررة على مطار أبها، وإطلاق صاروخ باتجاه البحر الأحمر. وتؤكد هذه الانتهاكات مرة أخرى ضرورة أن تتخذ الدول الأعضاء بشكل صارم التزاماتها بشأن حظر الأسلحة المفروض بموجب القرارين ٢٢١٦ (٢٠١٥) و ٢٦٢٤ (٢٠٢٢). ويتطلب هذا التنفيذ مضاعفة الجهود لمكافحة تهريب الأسلحة ومكوناتها إلى الحوثيين عبر الطرق البرية والبحرية.

ونشدد على أن مواصلة فرض العقوبات على الحوثيين أمرٌ ضروري حتى يدركوا أنه لا بديل عن التوصل إلى حل سياسي يختاره اليمنيون أنفسهم.

ونعرب مجدداً عن بالغ قلقنا إزاء خطورة الأوضاع الإنسانية في اليمن ومعاناة الملايين، لا سيما النساء والأطفال، من نقص الخدمات الأساسية، فضلاً عن انهيار النظام الصحي، وتردي الأوضاع الاقتصادية. إن تفاقم هذه الأوضاع يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالتصعيد العسكري المستمر للحوثيين وارتكابهم أعمال عنف ضد المدنيين. كما أن مواصلة عرقلتهم إيصال شحنات المساعدات الإنسانية، ومصادرة الإمدادات الغذائية، تؤكد عدم اكتراثهم لاحتياجات الشعب اليمني، بل ومساهمتهم في تفاقمها.

فهذه الهجمات انتهاك جسيم للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي الإنساني.

الرئيس: أدلي الآن ببيان بصفتي ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة.

أود أن أشكر كلا من السيد غرونديبرغ والسيد غريفيث على إحاطتهما.

مرت الأزمة اليمنية خلال الأعوام الماضية بالكثير من المحاولات الإقليمية والدولية الحثيثة للتوصل إلى حل سياسي شامل يلبي تطلعات الشعب اليمني. وقد حرصت دولة الإمارات على دعم كافة جهود الوساطة الأممية ومبادرات السلام، انطلاقاً من قناعتنا الراسخة بأنها السبيل الوحيد لإنهاء الأزمة.

إلا أن الحوثيين من جهتهم لم يستفيدوا من هذه المبادرات للتوصل إلى تسوية سلمية، وإنما استغلوا مواصلة الأعمال العدائية وزعزعة الاستقرار والتمدد عسكرياً في الميدان. ومن خلال استمرارهم بتبني خيار العنف بدل السلام وسعيهم لفرض سيطرة السلاح على ملايين اليمنيين، أثبت الحوثيون أنهم لا يريدون لهذه الحرب أن تنتهي.

وبينما هم مستمرين في رفض تنفيذ وقف إطلاق النار، وارتكاب انتهاكات جسيمة بحق المدنيين، تواصل قيادتهم في صنعاء رفض التعامل بإيجابية مع الأمم المتحدة والجهود الزامية لإنهاء الحرب. كما وصل تصعيد الحوثيين إلى حد شن هجمات إرهابية على دول الجوار وتهديد الملاحة الدولية. إن هذه التصرفات تنبئ بالمستقبل الذي ينتظر المنطقة في حال عدم ردهم ووضع حد لانتهاكاتهم الخطيرة.

في مواجهة كل هذا التعنت والتصعيد، يرحب بلدي باعتماد مجلس الأمن القرار ٢٦٢٤ (٢٠٢٢) ويدعو كافة الدول الأعضاء إلى الالتزام بإطار مجلس الأمن في هذا الصدد. ولكن نود التوضيح هنا بأن الغاية النهائية لا تتمثل بفرض العقوبات، وإنما بإنهاء الأزمة عبر التوصل إلى حل سياسي.

ولا يفوتني أن أشير إلى أهمية مؤتمر المانحين الذي يعقد يوم غد برعاية كريمة من مملكة السويد وسويسرا والأمم المتحدة، لتمويل خطة الاستجابة الإنسانية للعام ٢٠٢٢.

وندعو كافة الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية المانحة للمشاركة في هذا الحدث الهام، وإعلان التعهدات السخية والوفاء بها لتغطية الفجوة التمويلية التي تؤثر على العمليات الإنسانية. وفي ضوء التطورات والأزمات التي يعيشها العالم اليوم، والتي بدورها تعقد من الوضع الاقتصادي والإنساني في اليمن، فمن المهم أن تبقى اليمن على رأس قائمة أولويات المجتمع الدولي، وألا يتخلى المجتمع الدولي عن اليمن.

تعيد الحكومة اليمنية ترحيبها بقرار مجلس الأمن ٢٦٢٤ (٢٠١٦) الذي تم اعتماده في شهر شباط/فبراير الماضي لتمديد نظام العقوبات في اليمن، والذي وصف المليشيات الحوثية بالجماعة الإرهابية. وهي من اختارت لنفسها، منذ سنوات، الإرهاب والعنف نهجا وسلوكا بما يجعلها تستحق تصنيفها كجماعة إرهابية بالنظر إلى الجرائم والانتهاكات غير المسبوقة التي ترتكبها بحق اليمنيين؛ واستمرارها في استهداف المدنيين والأعيان المدنية في اليمن والمملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة؛ وتهديد أمن وسلامة السفن التجارية وخطوط الملاحة الدولية. كما يمثل هذا القرار خطوة مهمة للحيلولة دون وصول الدعم العسكري الإيراني للحوثيين لإطالة أمد الحرب، ومفاجمة الأزمة الإنسانية، وتقويض الجهود السياسية لتحقيق السلام في اليمن.

تبذل حكومة الكفاءات السياسية جهودا كبيرة لإعادة تطبيع الأوضاع، وتنفيذ العديد من الإصلاحات والمشاريع التنموية، حيث لا يمكن الانتظار حتى إحلال السلام لتدوير عجلة التنمية في اليمن. وندعو المجتمع الدولي لدعم جهود الحكومة اقتصاديا ودعم برامج استعادة التعافي وبناء مصادر الدخل كجزء محوري لمعالجة الأزمة الإنسانية بدلا من الاعتماد على المساعدات الإغاثية فقط؛ حيث إن الإصلاحات التي تتفدها الحكومة سيكون لها بالغ الأثر في

وبشأن خزان النفط العائم "صافر"، نثمن الجهود الحثيثة لمكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، للتوصل للاتفاق الأخير، ونقدر الدور الذي تؤديه المملكة الهولندية. ونشدد على أهمية أن يفضي هذا الاتفاق إلى تدارك وقوع هذه الكارثة، مما يتطلب بذل كافة الجهود التي من شأنها الضغط على الحوثيين للوفاء بالتزاماتهم بهذا الشأن والتوقف عن المماطلة.

وننوه بضرورة الأخذ بعين الاعتبار طبيعة السلوك الحوثي عند التوصل إلى أي اتفاق معهم بهذا الشأن. فكما شهدنا خلال الأربع سنوات الماضية، قدم الحوثيون مرارا وعودا غير جادة كورقة للمساومة غير آبهين بالدعوات المحذرة من الكارثة البيئية التي قد تحدث في حال عدم صيانة الناقل بشكل عاجل.

وختاماً، تتطلع دولة الإمارات إلى مواصلة العمل مع أعضاء مجلس الأمن لدعم التوصل إلى حل سلمي يقوده ويمتلكه اليمنيون أنفسهم، بحيث يحقق الأمن والاستقرار والازدهار للشعب اليمني الشقيق. أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

وأعطي الكلمة لممثل اليمن.

السيد السعدي (اليمن): اسمحو لي السيد الرئيس، أن أهنئكم وأن أهنئ دولة الإمارات العربية المتحدة الشقيقة على رئاستها للمجلس لهذا الشهر، متمنيا لوفد بلدكم الشقيق كل التوفيق والنجاح. وأشكر سلفكم الممثل الدائم للاتحاد الروسي على رئاسته الموقفة في الشهر الماضي. كما أشكر السيد مارتن غريفيث والسيد هانس غروندبرغ على إحاطتهما .

تستمر المعاناة الإنسانية لأبناء الشعب اليمني، التي تدخل سنتها الثامنة، بسبب مواصلة المليشيات الحوثية تصعيداتها العسكرية ورفضها لكافة مبادرات الحل السياسي، وعرقلتها لجهود السلام التي تقودها الأمم المتحدة عبر مبعوثها الخاص إلى اليمن. حيث إن ما يقارب ٢٤ مليون يمني لا يزالون في حاجة ماسة للمساعدات المنقذة للحياة التي تقدمها الأمم المتحدة وباقي الشركاء الدوليين .

تطلعات الشعب اليمني في بناء دولته المدنية الحديثة التي تحقق الأمن والاستقرار والتنمية والعدالة وسيادة القانون.

وفي الوقت الذي ندعو المجتمع الدولي وهذا المجلس الموقر إلى إدراك الأسباب المتعددة والجذور الحقيقية لهذه الحرب المدمرة وتداعياتها، والتي مردها الرئيسي انقلاب الميليشيات الحوثية على الشرعية الدستورية ومؤسسات الدولة والإجماع الوطني، فإن على الميليشيات الحوثية أن تدرك أن لا بديل عن الحل السياسي لهذه الأزمة، وعليها التوقف عن الإيغال في قتل اليمنيين وسفك المزيد من الدماء، ووضع حد لهذه الحرب التي خلقت أسوأ أزمة إنسانية في العالم، وأن السلام هو السبيل الوحيد للخروج من هذا الوضع الحالي. وندعو هذا المجلس الموقر إلى ممارسة المزيد من الضغط على تلك الجماعة الإرهابية، ومن خلفها النظام الإيراني المارق، لوقف التصعيد العسكري والانخراط بإيجابية في جهود الأمم المتحدة للوصول إلى سلام شامل ومستدام لهذا الصراع.

ختاماً، السيد الرئيس، اطلعنا على الجهود التي تقودها الأمم المتحدة لمعالجة مسألة الناقلة "صافر". وبالرغم من مواصلة الحكومة اليمنية دعمها وتيسيرها لتلك الجهود لتجنب وقوع كارثة بيئية وإنسانية واقتصادية في اليمن ودول المنطقة وتهديد خطوط الملاحة الدولية، فإننا نحذر مجدداً من أساليب وتلاعب الميليشيات الحوثية لعرقلة هذه الجهود والتوصل من تنفيذ التزاماتها وتقديم الوعود الواهية لخداع المجتمع الدولي. وندعو هذا المجلس لمواصلة الضغط على تلك الميليشيات لتجنب هذه الكارثة الوشيكة، ونشكر كلا من هولندا والأمم المتحدة على جهودهما في هذا الإطار.

الرئيس: لم تعد هناك أسماء مدرجة على قائمة المتكلمين. أرفع الجلسة الآن ليتسنى للمجلس مواصلة مناقشاته بشأن الموضوع في مشاورات مغلقة.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/١٥.

تحقيق الاستقرار الاقتصادي والسيطرة على التضخم واستقرار سعر صرف العملة الوطنية وبالتالي تحسين الوضع الإنساني.

وفي الوقت الذي نقدر فيه جهود الدول الشقيقة والصديقة للتخفيف من المعاناة الإنسانية، إلا أننا نعيد التأكيد على أن اليمن لا يزال في حاجة ماسة لدعم الجهود الاقتصادية للعودة إلى معدلات التنمية التي تخلفت عنها منذ انقلاب الميليشيات الحوثية. حيث أشارت التقارير الدولية في عام ٢٠١٩ إلى أن اليمن قد تخلفت لمدة عقدين من الزمن عن مسار التنمية، وسيتم هذا التخلف إلى أربعة عقود في حال استمرت هذه الميليشيات في حربها وتقويت فرص السلام.

تعي الحكومة اليمنية أن إنهاء المعاناة الإنسانية في اليمن والعودة الكاملة للأمن والاستقرار ومسار التنمية لن يتحققا إلا بإنهاء الأزمة التي تعيشها اليمن اليوم جراء انقلاب الميليشيات الحوثية. ولذلك تواصل الحكومة اليمنية، بقيادة وتوجيه من فخامة الرئيس عبد ربه منصور هادي، رئيس الجمهورية، التزامها بالحل السياسي عبر عملية السلام التي تقودها الأمم المتحدة للتوصل إلى السلام العادل والمستدام.

وقد قدمت الحكومة تنازلات كبيرة لإنجاح مهام المبعوثين السابقين للأمم المتحدة، وتواصل اليوم دعمها لجهود السيد هانس غرونبرغ وتسهيل مهامه لقيادة عملية السلام المبنية على مرجعيات الحل السياسي المتفق عليها وهي المبادرة الخليجية وآلياتها التنفيذية، ومخرجات مؤتمر الحوار الوطني الشامل، وقرارات مجلس الأمن ذات الصلة وفي مقدمتها القرار ٢٢١٦ (٢٠١٥).

وبالرغم من ذلك، تستمر الميليشيات الحوثية المدعومة من إيران في تصعيدها وحربها وتعرقل كل تلك الجهود، بما في ذلك رفضها المستمر وإلى الآن استقبال المبعوث الخاص في صنعاء، وتقف عائقاً أمام مسار السلام. وقد اختارت خيار الحرب لتحقيق طموحاتها في السعي للاستحواذ على السلطة، وحكم اليمنيين أو قتلهم، وتغيير طبيعة المجتمع المدني، وإدخال عادات وتقاليد ظلامية لا تتناسب مع